

ظاهرة عمالة الأطفال في بعض المجتمعات شرق إفريقيا

الدّوافع والآثار الأنثربولوجية « دراسة ميدانية »

* د. سلوى يوسف درويش

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من أهم المشكلات التي تشغل معظم الباحثين والمتخصصين في الآونة الأخيرة لما لها من أضرار عديدة ، تعود على الطفل العامل وعلى أسرته وعلى المجتمع ككل . وقد دأب الأطفال منذ الأزل على مساعدة أسرهم داخل المنزل وخارجه دون أن يعد ذلك استغلالاً لهم . وقد سلطت الأضواء حديثاً على الأطفال العاملين بسبب إنتشار ظاهرة العمالقة بأجر وبدون أجر لدى الغير ، وما قد تحمله من آثار سلبية على سلامة الطفل ونفوه الصحي والذهني والجسماني ، لذلك أصبحت الظاهرة واقعية ومملوسة بل وتشكل حجماً يدعو إلى الاهتمام نظراً لأن لها سمات متفردة مثل نوع العمل وضالة الأجور علاوة على الأسباب التي تدفع إلى تشغيل الأبناء .

وقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمشكلة عمالة الأطفال والاهتمام العالمي بالطفل وصدور الوثيقة الخاصة بحقوق الطفل ، لذا اهتمت الدراسات الأنثربولوجية الحديثة بدراسة هذه الظاهرة والعناية بها لأنها من الموضوعات التي يجب أن تدرس في كافة المجتمعات لاسيما الفقيرة منها والتي ينتشر فيها أطفال الشوارع بشكل واضح ومملوس ، وقد ركزت هذه الدراسات على العمل الجبرى للطفل متضمناً الثقافة السائدة في المجتمع .

* قسم الأنثربولوجيا - معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

وعملة الأطفال ليست مشكلة في حد ذاتها بقدر ما يترتب عليها من مشاكل فالطفل الذي يعمل أ عملاً بسيطة لا تعرضه لمخاطر صحية ولا تعوقه عن الاستمرار في عمله فهذا العمل لا يسبب مشكلة ، أما العمالة التي تؤدي للعديد من المشاكل الجسيمة فهي قيام الطفل بالعمل في أعمال ضارة بصحبة لاتناسب سنه وقدراته هذا مع ترك المدرسة والاتجاه للعمل بهذه هي المشكلة، ذلك لما يترتب عليها من نتائج سلبية وأضرار كثيرة تعود على الطفل العامل وعلى المجتمع .

الإطار النظري للدراسة :

نظراً للأهمية الكبيرة للفترة الأولى من حياة الطفل وتأثيرها المباشر على تكوينه الجسدي ونمو شخصيته طول حياته ، ونظراً لأهمية ظاهرة عمالة الطفل على المستوى الشخصي ومستوى الأسرة والمجتمع ككل، بدأ اهتمام الباحثة بهذا الموضوع ساعية في دراستها التعرف على الأسباب الاجتماعية التي تدفع الطفل للعمل في بعض المجتمعات شرق إفريقية التي يختلف نسيجها الثقافي عن باقي المجتمعات ، وذلك بهدف توضيح الإيجابيات والسلبيات ومن ثم وضع بعض الحلول التي يمكن أن تساعده في حل المشكلة .

وقد قامت الباحثة بدراسة ميدانية عن المرأة والطفل في كل من أوغندا وكينيا وتanzania كنماذج لمجتمعات شرق إفريقية بغرض التعرف على عمل كل من المرأة والطفل في هذه الدول وقد استغرقت الدراسة الميدانية عام .

وقد اعتمدت الباحثة على الملاحظة بالمشاركة من خلال إقامة الباحثة في أوغندا وعمل زيارات لكل من كينيا وتanzania ، والاحتكاك المباشر بأعضاء هذه المجتمعات . كذلك تمت إجراء المقابلات الموجهة وغير الموجهة للحصول على البيانات .

وقد إستخدمت الباحثة المنهج الانتروبولوجي القائم على وصف وتحليل المادة الأنثropológica واختبار صحة الدراسات المتاحة عن المجتمعات المدروسة . كذلك إستخدمت الباحثة المنهج المقارن بغرض إجراء مقارنة بين المجتمعات التي درست

ميدانيا عن شرق إفريقية والمجتمعات الإفريقية الأخرى التي أتيحت عنها دراسات عن عدالة الأطفال مثل نيجيريا زيمبابوى - الكاميرون - ومصر بعرض التعرف على أثر القيم الثقافية على انتشار ظاهرة عدالة الأطفال في القارة الإفريقية .

ويحدد مفهوم الطفولة لدى الغرب بمحددات زمنية أو عمرية، لكن في العديد من الثقافات لا يعتبر السن أساسا كافيا لتعريف الطفولة، بل يندرج تحت هذا المفهوم محددات إجتماعية تتمثل في أداء بعض الطقوس الاجتماعية والمسؤوليات التقليدية والتي تعتبر متطلبات ضرورية لتعرف وضع الإنسان كبالغ أو طفل، ولا ينظر إلى هذه المسؤوليات على أنها أعباء تقع على عاهل الطفل، وأنه قد تدرب عليها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بإشتراكه في الأنشطة والمهارات التقليدية التي تخدم الأسرة^(١) .

ويعرف الطفل بأنه إنسان يحتاج لحماية من أجل نموه البدني والنفسي والفكري ، حتى يصبح بقدوره الإنضمام لعالم البالغين ، إن وضع الطفل هو وضع فرد في حاجة إلى رعاية تقدم من جهة الأسر ، وتقدمها من جهة أخرى مؤسسات تعليمية ، وإجتماعية في ظل تشريعات وقوانين تعارف عليها^(٢) .

وقد نص التشريع المصري طبقا لقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ مادة ١٤٣ على أنه يعتبر حدثا كل من الإناث والذكور البالغين أثني عشر سنة كاملة ، ويعظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم أثني عشر سنة كاملة^(٣) .

والطفولة هي مرحلة عمرية يمر بها الكائن وهي أكثر المراحل التي يتزايد فيها احتياج الطفل للأسرة والمجتمع معا ، ذلك لعدم قدرته على الاعتماد على نفسه وتحديد مصيره ، كما أنها أكثر المراحل التي يمكن فيها التأثير على الطفل ، وتحويله من كائن بيولوجي للكائن إجتماعي يتصرف وفق معايير إجتماعية معينة تتطابق مع المجتمع المحيط به . أما عدالة الأطفال هي تشغيل الأطفال من الجنسين في سن مبكرة ، وقد حرم القانون عمل الطفل دون سن الخامسة عشر لما لها من آثار سلبية على صحة الطفل

وعلى مستقبله ، ذلك لأن عمل الطفل في سن مبكرة يحرمه من الاستمرار في دراسته مما يؤثر سلبا على مستقبله .

ويشير مصطلح عمال الأطفال إلى أشياء سلبية في لغة بعض المجتمعات الإفريقية في اللغة الأمهرية (لغة أثيوبيا) يطلق على الأطفال العاملين في الشوارع Doorrya وتعني لغوبا شخص ينتمي إلى القفر أو الغابة ، أي أنه غير أليف ، وهذا يعني أن هؤلاء الأطفال خارج نطاق السيطرة من الأسرة أو المجتمع .

أما في Luganda لغة التحدث في معظم أوغندا يطلق على طفل الشارع Muyaalye ويعني بها الطفل المشرد وذلك لأنه من المفترض أن يتلقى الطفل الرعاية الكاملة من العائلة بصرف النظر عن ميله ورغباته ^(٤) .

وتشير عمال الأطفال في الدراسة إلى الأطفال من الجنسين من سن ٦ - ١٥ سنة ولا يشترط القيام بعمل معين على أن يكون الطفل قد أمضى في العمل فترة لا تقل عن ٦ شهور ^(٥) .

وتشكل ظاهرة عمال الأطفال مشكلة كبيرة ، حيث قدرت منظمة العمل الدولية عددهم عام ١٩٩٠ بحوالي خمسين مليون طفل ، إلا أن هذا الرقم يقل عن الحجم الحقيقي لهؤلاء الأطفال ، وأن الرقم الحقيقي يتعدى في العالم المائتي مليون طفل تقريباً ^(٦) ، وتحديد هذا الرقم صعب للغاية ، وذلك لعدم توفر الإحصائيات الدقيقة ، فمعظم هؤلاء الأطفال يعملون في القطاعات غير الرسمية Informal sectors والتي لا توجد بيانات كافية عنها بالإضافة إلى ارتباط هذه الظاهرة بالتراث الثقافي والاجتماعي للمجتمعات .

وتشير الظاهرة في دول العالم النامي في كل من أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ، بينما تكاد تخلو منها بلدان أوروبا وأمريكا وأستراليا واليابان ، وقد وصل حجم هؤلاء الأطفال في بعض القارات مثل قارة آسيا حوالي ١١٪ من جملة عدد السكان؛ ففي الهند قدر عدد الأطفال العاملين بنحو ٤٤ مليون طفل ، وفي إندونيسيا ٢,٧ مليون

طفل سنة ١٩٩٠ يعملون في ظل ظروف سيئة للغاية وأن هذا العدد في زيادة مستمرة^(٧).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية هناك نسبة قليلة من الأطفال الذين يعملون في قطاع الزراعة ومعظم هؤلاء من المهاجرين ، أكدت الدراسات أن هناك ٢٥٪ زيادة في حجم عمالة الأطفال في سنة ١٩٩٠ بالمقارنة بسنة ١٩٨٠، حيث وجد أن هناك ١١ ألف طفل يعملون بطرق غير رسمية وفي غير سن العمل^(٨).

وما لا شك فيه أن مواجهة المشكلة صعب للغاية ، فهي مشكلة اقتصادية بطبيعتها ، إلا أن لها آثاراً إجتماعية .

ويزيد الطلب على عمالة الأطفال في الدول ذات الاقتصاديات المختلفة التي لم يتبلور اقتصادها بشكل كاف يمكنها من الاستغناء عن عمل الأطفال و فعلى الرغم من أن كثير من هذه المجتمعات تعانى من ارتفاع معدلات البطالة بين الرجال إلا أنها ينتشر فيها عمالة الأطفال ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض أجور الأطفال مقارنة بالشباب .

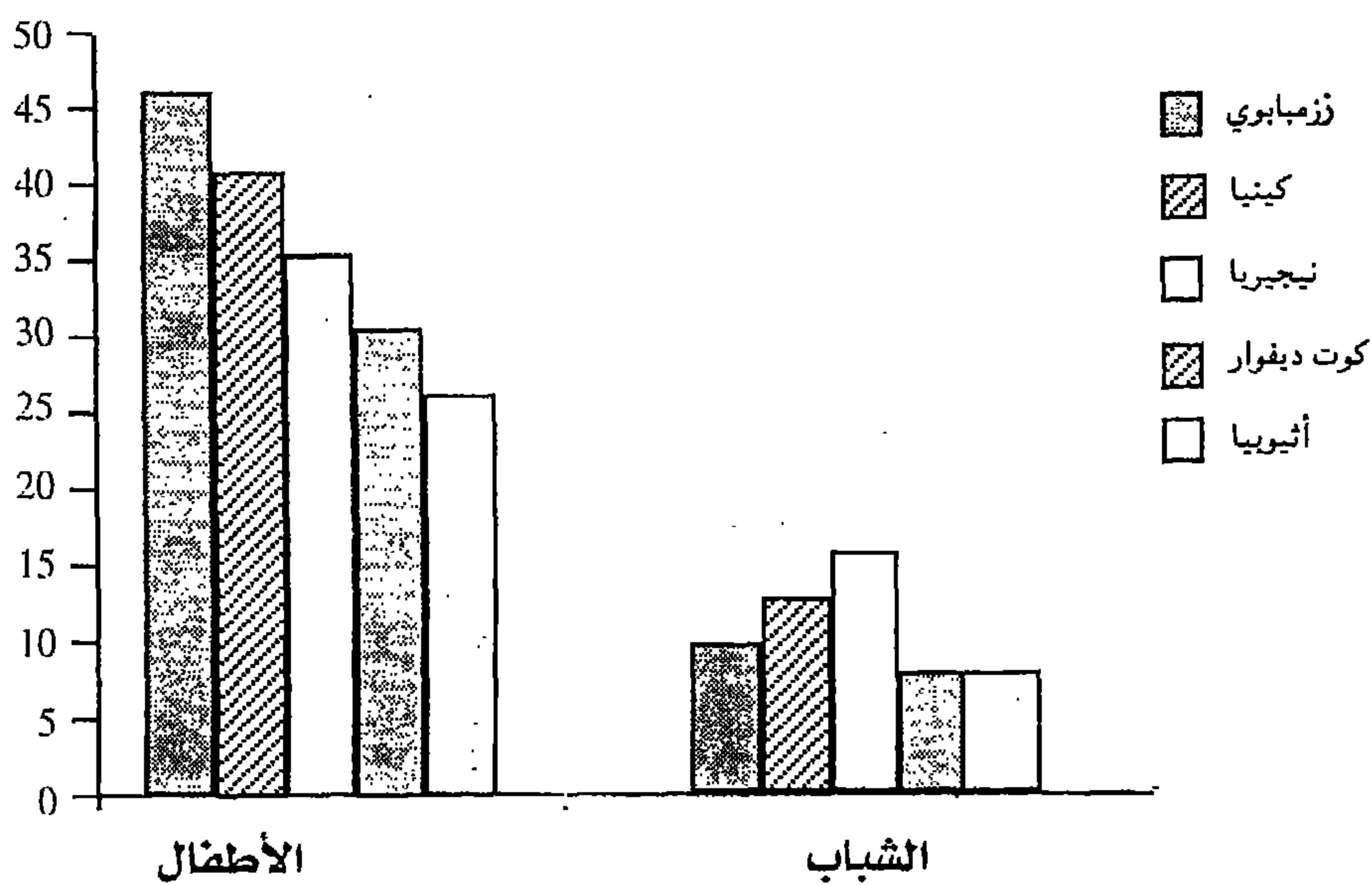
و تعد قارة إفريقيا من أكثر قارات العالم احتواء لهذه الظاهرة لما لها من إرتباط واضح ببنية المجتمع الإفريقي والأيديولوجيات السائدة فيه ، حيث تشير التقارير إلى حوالي ٢٢٪ من الأطفال يعملون من سن ١٠ : ١٤ سنة ويشكلون حوالي ٣٦٪ من قوة العمل ، وتبلغ النسبة أعلى معدلاتها في إقليم شرق إفريقيا ويمثل نحو ٣٢٪ من قوة العمل، ففي كينيا وحدها تشكل عمالة الأطفال من سن ١٠ : ١٤ سنة حوالي ٤١٪ من قوة العمل، وفي تنزانيا تبلغ النسبة ٤٢٪ من قوة العمل وفي أوغندا ٤٥٪ من قوة العمل في سنة ١٩٩٥. يليه إقليم غرب إفريقيا بنسبة ٤٢٪^(٩).

ففي نيجيريا وحدها حوالي ٢٢ مليون طفل يشاركون في قطاعات العمل المختلفة سواء الرسمية أو غير الرسمية يشكلون نسبة ٢٥٪ من قوة العمل سنة ١٩٩٥ ،

كما أنه من بين ٢٥ دولة إفريقية هناك ٢٠ منها يعيشون في حالة فقر وأن وضع هؤلاء الأطفال سيزداد سواء نتيجة الحروب والصراعات وأنتشار ظاهرة أطفال الشوارع بصورة أوسع ، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى سنة ٢٠٠٠ كانت هناك حاجة شديدة إلى تشغيل الأطفال في سن صغيرة (١٠) .

والجدول التالي يوضح النسبة المئوية للعاملين من الأطفال والشباب في بعض الدول الإفريقية ١٩٩٣ (١١) .

الدولة	الأطفال % من جملة القوى العاملة	الشباب % من جملة القوى العاملة
زمبابوي	٤٧	١٠
كينيا	٤٠	١٢
نيجيريا	٣٤	١٣
كوت ديفوار	٣٠	٧
أثيوبيا	٢٠	٧



من الجدول يتضح أن ارتفاع نسبة عماله الأطفال مقارنة بالشباب ، حيث تبلغ أكبر معدلاتها في زمبابوى بنسبة ٤٧٪ في مقابل ١٪ من الشباب ، تليها كينيا بلغت النسبة ٤٪ مقابل ١٢٪ من الشباب ، ثم نيجيريا ٣٤٪ مقابل ١٣٪ من الشباب ، وقد بلغت النسبة ٣٠٪ في كوت ديفوار مقابل ٧٪ من الشباب وكانت أقل هذه الدول هي أثيوبيا حيث بلغت النسبة ٢٠٪ مقابل ٧٪ من الشباب .

ويمكن إرجاع زيادة عدد الأطفال العاملين مقارنة بالشباب إلى أن عمل الأطفال يكون بأجور زهيدة مقارنة بالشباب علاوة على أن الأطفال يعملون في الحرف التي لا تحتاج إلى الخبرة الفنية .

الملامح المميزة لظاهرة عماله الأطفال :

تعد عماله الأطفال ظاهرة عالمية تشمل كافة المجتمعات المتختلفة عامة وإفريقيا خاصة ، ويمكن أن نلاحظ على هذه الظاهرة الآتي :

أولاً، أن هناك علاقة عكسية بين درجة التقدم الاقتصادي وارتفاع نسبة عماله الأطفال . ويمكن القول بأن استغلال الأطفال في العمل يعد نتيجة للعديد من المواقف المعقّدة الناجمة عن قصور في التنمية^(١٢).

وترتبط فكرة عمل الطفل بتقاليد المجتمع واتجاهاته ، وبالرغم من تأثير الأسرة على قرار عمل الطفل ، فإن المسئولية تقع على المجتمع بأكمله ، فظاهرة عماله الأطفال ليست منعزلة عما يدور في المجتمع .

ويعرف العمل Work على أنه أي نشاط إنسانى يقوم به الفرد ويساعد على بقائه . أما العمالة Labour فيعني بها أي نشاط بدنى أو جسمانى مخطط يكفل البقاء ويوجه إلى الإستهلاك مباشرة^(١٣).

ويشمل مفهوم العمل جميع الأعمال الموجة أو غير الموجهة ويدخل في إطاره أطفال الشوارع باعتبار أن مفهوم العمل أشمل من مفهوم العمالة . وتشتمل كل المجتمعات

الانسانية على نشاطات أساسية ونشاطات غير أساسية لكنها جميعاً تساعد على بقاء الأفراد لذلك يمكن القول بأن أي نشاط إنساني يسمى عملاً^(١٤).

فالأطفال الذين يعملون وهم في سن صغيرة في أعمال المنزل أو المهام البسيطة والسرعة التي تؤول إليهم من قبل الآباء للمساعدة في العمل الزراعي تعد من المهام التقليدية الشائعة في المجتمعات الزراعية، ويتحمل الطفل من خلال هذه المهام المسئولية واكتساب المهارات التي تؤهله للدخول في جماعات الرجال، ويشيع في الولايات المتحدة واليابان تشجيع الأطفال على العمل لساعات قليلة لاكتساب الخبرة، والمهارة منذ الصغر على ألا تؤثر هذه الأعمال على طفولتهم. وهذه تسمى عملاً ولن يستعمل.

ومفهوم عمال الأطفال أكثر تحديداً وضيقاً من مفهوم العمل، لأن مفهوم العمالة يرتبط بالأعمال التي يقوم بها الطفل في سن صغيرة لا تتعذر السنوات السبع الأولى من العمر بعيداً عن سلطة الآباء وسيطرتهم، كذلك يعمل هؤلاء الأطفال لفترات طويلة تصل إلى حوالي ١٦ ساعة يومياً ويقومون بأعمال قاسية من الناحية الاجتماعية والنفسية مقابل أجور زهيدة^(١٥). ويطلق على هؤلاء الأطفال أطفال الشوارع الذين يعملون في ظروف صحية غير مواتية ومن ثم تشكل خطورة كبيرة عليهم، ويمكن إرجاع عمل الأطفال في ظل هذه الظروف القاسية إلى انتشار الفقر وحاجة الأسرة إلى العائد الاقتصادي من عمل الطفل دون مراعاة للأضرار التي قد تلحق به لأن بقاء العائلة يكون بدعم كل عضو فيها.

ثانياً: تختلف عمال الأطفال في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، لأن هناك اختلاف بين الأسر الريفية والأسر الحضرية في الاتجاهات المتصلة بحجم الأسرة، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة النشاط السائد في الريف والذي يحتاج إلى عمال الأطفال^(١٦). ففي المناطق الريفية يعمل الأطفال لمساعدة الآباء في أعمال الزراعة البسيطة أو في تجارة المحاصيل الزراعية البسيطة مثل الكسافا والفول، وهذا النمط

شائع في معظم دول شرق إفريقيا مثل أوغندا وكينيا التي تتحمل فيها المرأة مسئولية العمل الزراعي ، ومن ثم تلجأ إلى الأطفال لمساندتها وتنمية مركزها الاجتماعي والاقتصادي ولا يكون للأطفال عائد اقتصادي من هذه الأعمال ، وهناك ترابط واضح بين أنشطة العائلة الواحدة منذ بداية الاهتمام بمراقبة الحيوانات وجمع خشب الوقود وجلب مياه الشرب في سن صغيرة ، وحتى تعلم بذر البذور في مراحل متأخرة .

وتعمل العائلة في المناطق الريفية كفريق واحد متكملاً في عملية تجارة وتسويق المحاصيل الزراعية ، فهذه تعد من المهام الصعبة التي تحتاج إلى أن تبدو فيها العائلة كوحدة إجتماعية اقتصادية واحدة ، ويعمل الأطفال في نطاق العائلة، وهذا النوع من العمل يعد إمتداداً طبيعياً لعملية التنشئة الاجتماعية في إطار النسق الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع . ففي منطقة جازانكولو شرق الترسنفال وهي منطقة زراعية يعمل سكانها بالزراعة ، تختلف النظرة العامة لعمل الأطفال وفقاً للسن كذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعائلة ، فيظل الشاب في عدد الأطفال إذا كان غير متزوج كذلك الحال بالنسبة للفتيات ومن ثم تتحدد المهام المخولة إليه في هذه الفترة لأن هؤلاء الأطفال يشكلون عبئاً اقتصادياً على العائلة ، ومن ثم يكون عليهم التزاماً إجتماعياً تجاه العائلة كنوع من الوفاء وبالدين نظير التربية فتقوم الفتيان بهام الرعي بالإضافة إلى أعباء البيت، أما الذكور فيقومون بالمساعدة في بناء المنازل، ويختلف عمل الأطفال في العائلات التي تتمتع بوضع اقتصادي واجتماعي أفضل حيث يكون هناك فائضاً اقتصادياً ومن ثم يتمتع هؤلاء الأطفال بمرحلة الطفولة^(١٧) . من خلال تأدية الدور الطبيعي للطفل وهو اللعب في السن الصغيرة وتوفير الحياة الملائمة له .

وتحتار عمالة الأطفال في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية ، حيث يعمل الأطفال في المناطق الحضرية في أعمال يتتقاضون من خلالها الأجور مثل العمل في منازل الأغنياء أو في المصانع الصغيرة غير الرسمية ويكون ذلك من خلال الأسرة في الحالة الأولى، ويظل هؤلاء الأطفال في العمل دون معرفة المدة التي سوف يقضونها أو

حتى مقدار ما يتقاضونه منها لأن العائد النهائي يكون للأسرة ، كذلك لا يختلف الحال كثيرا في القطاع غير الرسمي فعندما تكون الأسرة على دراية بهذا العمل يكون العائد لها أيضا .

والسبب الرئيسي لمعاملة الأطفال في الحضر هو الفقر الشديد ورغبة ذات الدخل المحدود في زيادة دخلها حيث أن الأطفال يشكلون عبئا كبيرا على كاهل الأسرة لاسيما إذا زاد عدد الأطفال في الأسرة وهو ما يحدث غالبا ، ولكن هذا ليس السبب الوحيد ، فعديد من الأطفال يعملون نتيجة لفشل في الدراسة والتسرب منها في مراحل مبكرة. وهناك علاقة معقدة بين العمل والمدرسة لا سيما في المجتمعات الفقيرة ، فالأطفال في هذه المجتمعات يحتاجون إلى العمل والحصول على الأجر أكثر من حاجتهم للذهاب إلى المدرسة وذلك لواجهة متطلبات المعيشة الملحقة ، ومع ذلك يعمال الأطفال في بعض المجتمعات الإفريقية من أجل المدرسة والاستمرار فيها ، ففي كينيا تبلغ تكلفة المدرسة للطفل الواحد حوالي ٢٠٠ شلن كيني أي حوالي ٧٠ دولار سنوياً ، وهذا يشكل عبئا كبيرا على الأسر الفقيرة ، ومن ثم يعمال الأطفال الفقراء في الشوارع للكسب والحصول على المال لدفع تكاليف المدرسة والاستمرار فيها ^(١٨) .

ولا يختلف الحال كثيرا في أوغندا عن كينيا حيث يعمال الأطفال كباعة جائلين في الأسواق اليومية أو الأسبوعية أيام الأجازات لمواجهة متطلبات الدراسة .

ثالثا : تختلف نوع الأعمال وفقاً للجنس والنوع فهناك أعمال تقوم بها الفتيات وأعمال أخرى يقوم بها الفتيان ، ففي المناطق الريفية تتحمل الفتاة المسئولية وتقوم بالأعباء والمهام المنزلية مع الأم مثل العناية بالصغار ، وهذه من المهام الرئيسية التي تقع على عاتق الفتاة في معظم المجتمعات شرق إفريقيا لأنها تعد إمتدادا لدور الأم في الأسرة وتمهيدا لإعداد هذه الفتاة لأن تصبح هي الأخرى أما مسئولة في المستقبل من خلال هذه التدريبات المبكرة . أما في المناطق الحضرية تفضل الأسر عمل الفتاة في الخدمة في منازل الأغنياء كما هو الحال في مصر ، أو العمل في بيع الحلوي في

الميادين العامة، أو العمل في الحانات الليلية مقابل الحصول على مبالغ كبيرة لسد إحتياجات الأسرة والفتاة معاً دون مراعاة للتقاليد أو القيم الدينية أو لسن الفتاة التي لا يتعدى الثالثة عشر من عمرها . ويشيع هذا النمط في كثير من المجتمعات شرق إفريقيا كما هو الحال في أوغندا وكينيا ، أما الذكور فتختلف نوع الأعمال المخولة إليهم إبتداء من العمل في الشوارع وبيع المنتجات الصغيرة مثل بيع المشغولات الخشبية التي تتميز بالمهارة الفنية ويشيع هذا النمط بين الأطفال التزانيين ، وحتى العمل في المصانع الصغيرة في الأعمال غير الفنية (١٩) .

رابعاً: هناك إتجاه آخر لتحديد أنواع العمالة وتقسيمها وفقاً للسن على اعتبار أن هناك مهام مقسمة بدقة بين أعضاء الجماعة الواحدة ، مما يقوم به الصغار دون العاشرة يختلف عن ما يقوم به الأطفال الأكبر سنا أو الشباب أو حتى كبار السن ، وهذا التقسيم يسير وفق خطة محكمة وحقيقة تحدها عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بغرض إحداث التوازن في المجتمع ، ويختلف هذا التقسيم من مجتمع لأخر ، ففي نيجيريا نجد أن الطفل الصغير من سن السابعة وحتى العاشرة تناط به أعمال بسيطة مثل شراء المواد الغذائية من المتاجر القريبة ، بينما هذه الأعمال لا يعهد بها في مجتمعات أخرى إلا للأطفال الأكبر سنا والأكثر قدرة على تحمل المسؤولية ، كما أن النظرة للمولود الأول تختلف عن باقي الآباء خاصة المولود الأخير ، فالطفل الأول عند قبيلة الهوسا في نيجيريا يعهد برعايته إلى أقاربه لتربيته وتنشئته بعيداً عن الأسرة وللتاكيد على دور الجماعة القرابية في الأعداد لمرحلة الشباب ، وفي نفس الوقت يتحمل باقي الأطفال في الأسرة مسؤولية العمل وتوفير الدخل المناسب للاتفاق على الأسرة (٢٠) .

وهذا نتيجة تأثيرهم بالعرب والمسلمين ، فقد كان الرسول ﷺ يدرب أطفال المسلمين منذ الصغر على تحمل المسؤوليات في مجال الأعمال المختلفة لتنمو شخصيتهم، ويعتمدوا على أنفسهم في تحمل أعباء المعيشة ، وإنجاز الأعمال الهامة

التي تتطلبها منهم الدعوة الإسلامية في الدفاع عنها ونشرها بين الناس ، ومن ناحية أخرى اعتماد كل منهم على نفسه في إتخاذ مهنه له يكسب منها رزقه ولا يكون عاله على غيره وطريقة الرسول ﷺ هي تطبيق لأحدث نظريات التربية المبنية على معرفة عميقه بعلم نفس الطفل ، التي تدعوا لاتاحة الفرصة للأطفال منذ نعومة أظافرهم لمارسة بعض الأعمال التي يدرجون فيها على تحمل أعباء الحياة ، ولا يجوز الاستمرار في الاعتماد على الأسرة في تلبية حاجاتهم المختلفة وعدم تكليف أنفسهم ببذل أي جهد وتحمل أي صعوبة حتى مرحلة الشباب وهذا ما يجعلهم عاجزين على مواجهة الصعوبات في المستقبل^(٢١) .

الدّافع الأنثربولوجية لظاهرة عِمَالَةِ الْأَطْفَالِ فِي أَفْرِيقِيَا

لافت دراسة عِمَالَةِ الْأَطْفَالِ فِي الْمُجَامِعِ الْأَفْرِيقِيَّةِ إِهْتِمَاماً بِالْغَالِبِيَّ
الأنثربولوجيَّين لِإِرْتِبَاطِ الظَّاهِرَةِ بِالقِيمِ السَّائِدَةِ فِي هَذِهِ الْمُجَامِعِ، لِذَلِكَ إِرْتِبَطَتِ
الْعِوَالُ وَالْأَسْبَابُ الْمُؤَدِّيَّةُ لِظَّاهِرَةِ عِمَالَةِ الْأَطْفَالِ بِخَصُوصِيَّةِ الْمُجَامِعِ وَظَرُوفِهِ لِأَنَّهُمَا
تَسْهِيْلَانِ فِي تَشْكِيلِ نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ .

وَفِي مَجَالِ الْبَحْثِ عَنِ الْعِوَالِ الَّتِي تَسْهِيْلَانِ فِي إِحْدَاثِ ظَاهِرَةِ عِمَالَةِ الْأَطْفَالِ يَتَعَيَّنُ
أَوْلَأَ التَّمِيِّيزَ بَيْنِ الْعِوَالِ الَّتِي تَرْتَبِطُ بِالظَّاهِرَةِ إِرْتِبَاطاً مُؤَثِّراً فِي تَرْتِيبِهَا وَإِحْدَاثِهَا
وَبَيْنِ الظَّرُوفِ وَالْعِوَالِ الْأُخْرَى الَّتِي تَحْيِطُ بِالظَّاهِرَةِ وَيَقْتَصِرُ أَثْرُهَا عَلَى خَلْقِ الْمَنَاعِ
الْمَنَاصِبِ أَوْ الْمَيْسِرِ لِتَفَاعُلِ الْعِوَالِ الْمُؤَثِّرِ فِي إِحْدَاثِ الظَّاهِرَةِ .

وَقَدْ تَتَعَدَّدُ الْعِوَالُ الَّتِي تَتَصَلُّ بِالظَّاهِرَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَعِنْدَئِذٍ يَشُورُ التَّسَاؤُلُ عَنِ
مَدِيِّ إِرْتِبَاطِ كُلِّ مِنْهَا وَتَأْثِيرِهِ فِي الظَّاهِرَةِ وَتَنَقْسِمُ الْآرَاءُ إِلَى مَذَهَبَيْنِ أَحَدُهُمَا يَذَهِبُ
إِلَى أَنَّ كُلَّ عَامِلٍ يُعْتَبَرُ مُتَكَافِئاً مَعَ سَائِرِ الْعِوَالِ الْأُخْرَى ، وَبِالْتَّالِي تَكُونُ كُلُّ
الْعِوَالِ عَلَى قَدْمِ الْمَسَاوَةِ فِي تَأْثِيرِهَا ، وَيَرْفَضُ الْمَذَهَبُ الثَّانِي فَكِرَةَ الْمَسَاوَةِ بَيْنِ
الْعِوَالِ ، وَيَرِي ضَرُورَةَ الْبَحْثِ عَنِ الْعِوَالِ الْمُنْتَجَةِ أَيْ مَلَائِمَةِ وَمُؤَدِّيَّةِ إِلَى إِحْدَاثِ
الظَّاهِرَةِ .

**أَوْلَأَ، الْعِوَالُ الَّتِي تَحْيِطُ بِظَاهِرَةِ الْأَطْفَالِ وَتَعْمَلُ عَلَى خَلْقِ الْمَنَاعِ
الْمَنَاصِبِ لَهَا فِي الْقَارَةِ الْأَفْرِيقِيَّةِ .**

(١) **الْعِوَالُ السَّكَانِيَّةُ :** يَسْعَى الْبَعْضُ إِلَى الرِّبَطِ بَيْنِ عِمَالَةِ الْأَطْفَالِ وَبَعْضِ
الظَّواهرِ السَّكَانِيَّةِ مُثِلِّ إِرْتِفَاعِ مَعَدَّلاتِ الإِنْجَابِ وَالْهِجْرَةِ مِنِ الْرِيفِ إِلَى الْحَضْرِ إِلَّا إِضَافَةِ
إِلَى نَظَامِ تَعْدِيدِ الزَّوْجَاتِ وَهُوَ الشَّكَلُ السَّائِدُ لِلزَّوْجَاجِ فِي افْرِيقِيَا .

فَلَقَدْ أَكَدَتِ الْدِرَاسَاتُ الْدِيمُوْجِرَافِيَّةُ الْمُحْدِثَةُ عَلَى أَنَّ الشَّكَلَ الْمُحَالِّ لِلْسَّكَانِ فِي
الْقَارَةِ الْأَفْرِيقِيَّةِ جَنُوبِ الصَّحَراءِ يَعْكِسُ عَدَدَ مَؤَشِّراتِ هَامَةٍ مِنْهَا أَنَّ هُنَاكَ ٣٩ دُولَة

جنوب الصحراء تعدادها حوالي ٤٠٩ مليون نسمة ١٩٩٥ ، وأن هناك زيادة حوالى ٢٩٪ سنوياً متوسط (١٩٨٠ - ١٩٩٥) ، والسبب الرئيسي لهذه النسبة المرتفعة هي ارتفاع معدلات المواليد بشكل واضح مع إنخفاض معدلات الوفيات ويمكن إرجاع ذلك إلى الزواج المبكر للفتاة حيث تتزوج الفتيات في سن صغيرة ومن ثم تكون أكثر قدرة على الإنجاب وتكراره لعدة مرات (٢٣) .

ويختلف سن الزواج في إفريقيا من مجتمع إلى آخر ويتراوح عامة ما بين سن ١٧ - ٢٤ سنة ، ويدخل الرجال الحياة الزوجية في سن متأخر نسبياً عن النساء فأقل معدل سن زواج للرجال تم تسجيله في النيجر ٢١ سنة ، حيث تتزوج النساء في غرب إفريقيا مبكراً عن الرجال ، على خلاف ما هو قائم في معظم الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء حيث تتزوج النساء في سن أكبر نسبياً ، وفي غرب إفريقيا نجد أن فرق السن بين الرجال والنساء عند الزواج لأول مرة يعتبر أكبر ما يكون ، حيث يبلغ في المتوسط ٤٨ سنة ، بينما تمثل جنوب إفريقيا أعلى سن للزواج في أول مرة لدى كل من الرجال والنساء ، ويمكن إرجاع ذلك إلى هجرة العمالة في الصناعات التعدينية (هجرة داخلية) بالإضافة إلى انتشار التعليم ، ومن ثم يمثل عائقاً لتكون أسرة جديدة في سن مبكرة علاوة على الوعي الزائد بالمقارنة بالمناطق الأخرى (٢٤) .

وتترفع نسبة المواليد بشكل واضح في هذه المجتمعات في ظل نظام البدنة والقرابة المتدة التي تعتمد على نظام الإنحصار ، وقد بلغ معدل المواليد والذي يعكس مستوى الخصوبة في القارة ٢٤٪ ويتبين هذا المعدل من دولة إلى أخرى ، وتعد العوامل التي تتف إلى جانب ارتفاع معدلات المواليد في إفريقيا مثل قيمة عمل الطفل ونقص الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على ارتفاع معدلات المواليد مثل الزواج المبكر، ومارسة الضغوط الاجتماعية على الأرامل في سن الإخصاب للزواج مرة أخرى (٢٥) .

ويعتبر الطفل في ظل نظام البدنة إمتداداً لها ، ومن ثم فكثرة الإنجاب تعمل على

تقوية وحدة البدنة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية في مقابل البدنات الأخرى ، ويتربى الطفل من خلال النظام القرابي السائد على أنظمة تقليدية ثابتة مثل أنظمة القرابة والزواج والنسب وأيضاً إمتلاك الأرض ، بالإضافة إلى نقص المعرفة والفقر الشديد ، وكلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى عدم الدرأية بحقوق الأطفال .

وهناك إرتباط كبير بين إرتفاع معدلات الإنجاب والنظام الديني السائد في بعض المجتمعات الإفريقية ، حيث يعتبر إنجاب إرضاء لأرواح الأسلاف وامتداداً لهم ، وأن عدم الإنجاب يعتبر غضب من الأرواح تجاه أعضاء البدنة ، لأن الأطفال لا يعتبرون امتداداً لآبائهم البيولوجيين فقط ، لكنهم إمتداداً للبدنة والتمركز حول الجماعة القرابية (٢٦) .

لذلك فإن أهم ما يميز الأسرة الأفريقية بصورة عامة هي كبر الحجم بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى على اعتبار أن الأطفال قيمة كبيرة لا يمكن التخلص عنها ، لهذا تبقى الوظيفية الإنجابية هي أهم الوظائف سواء في الريف أو الحضر على الرغم من تدني الأوضاع الإقتصادية بدرجة لا تسمح بهذه الزيادة الكبيرة والتي تشكل عبئاً على هذه الظروف المتدينة وعيقاً أكبر على أي محاولة جادة للتنمية الاجتماعية والإقتصادية في هذه المجتمعات .

ومع اختلاف الظروف والأوضاع بين الدول الإفريقية إلا أن سيادة المفاهيم الخاصة بقيمة الأبناء تبقى هي الوظيفة الأساسية للأسرة في ظل نظام العائلة المتمدة السائدة في الريف في بعض دول شرق القارة مثل أوغندا وكينيا وتanzania كذلك في نيجيريا الذي تتدفق منه أعداداً كبيرة من الأطفال إلى المدن ، ومن ثم يشكلون عبئاً كبيراً على هذه المدن الفقيرة .

وبعد موضوع الهجرة من الريف إلى الحضر من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة والمؤثرة على وضع الأسرة في القارة الإفريقية ، ويعنى بها هنا الهجرة الداخلية للبحث عن عمل في المدينة ذات الأوضاع الأفضل ، وهذه الهجرات تعتبر هجرات اختيارية ومؤقتة وترجع أساساً إلى العامل الإقتصادي وزيادة الدخل ، وتكون في الغالب من

جانب الذكور دون الإناث وهنا يترك الرجل الأطفال في رعاية الزوجة وأيضاً يترك لها قطعة الأرض التي يمتلكها ، ومن ثم تتحمل المرأة مسئولية الأبناء والأرض ، ويقوم الأطفال معها بالمهام الخاصة بالزراعة على أن تقوم الفتيات بالأعمال الخاصة بالمنزل ورعاية الرضع^(٢٧) .

(٢) إنخفاض المستوى التعليمي للأسرة

ويقوم التعليم بدور أساسى في خفض معدل الانجاب ، فالأم المتعلمة هي أكثر الأمهات قدرة على التحكم في ضبط الانجاب ، وهو أمر يرجع في جانب منه إلى التعلم نفسه ، والجانب الآخر طبيعة النشاط الذي يفرضه التعلم على المرأة ، وطبيعة الوضع المتميز الذي تحظى به داخل المجتمع المحلي خاصة المجتمع الريفي^(٢٨) . وتختلف العلاقة بين الخصوبة والعمل بأختلاف المراحل التي تمر بها المرأة خلال دورة حياتها ، ومن المحتمل أن نجد نفطاً معيناً من العمالة كالعمل الزراعي أو العمل في التجارة الصغيرة يشجع على مزيد من الانجاب ، حيث ينظر إليه على أنه أحد مصادر الدخل الأساسية في الأسرة^(٢٩) .

ويؤدي تدني المستوى التعليمي للأباء والتحاق الأغلبية منهم بأعمال حرفية أو يدوية مع تدني الدخل ، كل هذه العوامل أثرت على إرسال الأبناء للعمل من أجل تعلم صنعة تفيدهم ، لذا يتضح أن الأباء الذين لم ينالوا قسطاً من التعليم لا يبذلون أي محاولة للتغلب على الصعوبات التي تواجه أطفالهم في التعليم ، لأن قيمة التعليم لديهم ليست قوية أو غير معروفة .

(٣) البيئة الأسرة :

تزعم بعض الآراء أن عمالة الأطفال تعتبر نتاجاً لبيئة أسرية متصدعة أو غير مواتية وتستمد هذه الآراء اتجاهها من نظريات سادت الفكر الغربي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، إذ ذهبت إلى نفي مسئولية المجتمع عن المشكلات الإجتماعية التي تعانيها بعض الفئات ، وعلى وجه الخصوص الفقراء ، فذهب البعض مثل أوسكار لويس إلى وجود ما يسمى بشقاقة الفقر ، وهي ثقافة توارثها الأجيال وتشكل بها الطفل في سن مبكرة ، وتعذر عليه الفكاك من خصائصها^(٣٠) .

وبعد نظام تعدد الزوجات من الأنظمة السائدة في المجتمعات الإفريقية والمعرفة بالزواج البولياجمي Polyagmy أي تعدد الزوجات للرجل الواحد ، وفي ظل هذا النظام التعددي تعتبر المرأة هي المسئولة عن البيت وهناك أسباب لذلك وهي :

١ - الاعتماد الاقتصادي الكامل على النساء كمصدر للعمل والدخل للأسرة ، حيث تتولى المرأة مسئولية العمل في أرض الزوج ولها فيها حق الانتفاع فقط دون أن يكون لها حق الملكية ، ويكون ذلك بزراعتها في ظل المالك الرئيسي وهو الرجل ، الذي يليجاً إلى الزواج بأكثر من واحدة لزراعة مزيد من الأرض لتقوية وضعه الاقتصادي داخل جماعته القرابية ويسود هذا النظام معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء .

٢ - في ظل تعدد الزوجات تكون النتيجة المتوقعة هي زيادة عدد البيوت التي ترأسها المرأة ، ومن ثم تقوم كل زوجة بالمحافظة على وضعها في العائلة الممتدة من خلال العمل بجدية في زراعة الأرض ، وإنجاب العديد من الأطفال لمساعدتها في المهام الصعبة التي تؤول إليها في مواجهة الزوجات الآخريات في العائلة ضماناً للسيطرة على الأرض والإستمرار في الزواج لذلك فإنها تشرك الأطفال في العمل .

٣ - في ظل هذا النظام ترتفع نسبة الطلاق في أجزاء عديدة من القارة ، لذلك تكون المرأة أكثر حرصاً على إنجاب الأبناء لتقوية مركزها الاجتماعي والاقتصادي ، وحتى يظل لها حق الانتفاع بالأرض بعد الطلاق في ظل وجود الأبناء لأنهم إمتداد لبدنه الزوج .

ثانياً العوامل المؤدية لمعاملة الأطفال في إفريقيا

تناول في هذا الجزء العوامل الرئيسية المؤدية لمعاملة الأطفال والتي تسهم بشكل فعال في استمرار الظاهرة ودعمها في إفريقيا . وهذه العوامل أما عوامل مرتبطة بالحروب والصراعات القائمة في القارة أو عوامل اقتصادية .

(١) الحروب والصراعات الأهلية المنتشرة في القارة :

تعد الحروب والصراعات الأهلية المنتشرة في القارة الإفريقية من العوامل المؤثرة بشكل واضح على انتشار ظاهرة معاملة الأطفال وتدني الأوضاع المعيشية للطفل

الأفريقي لأن معظم النازحين والاجئين من النساء والأطفال ، ويكون النزوح إلى الأماكن الآمنة داخل نفس البلد للنجاة من الموت ويبقى الرجال في مناطق الخطر ، وأحياناً يرسل الأطفال دون النساء ، والنتيجة تدفق أعداد كبيرة من الأطفال إلى المدن الكبرى. ومع الأخذ في الاعتبار إنتشار الفقر ومعدلات البطالة يكون هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للعمل في الشوارع من أجل بقائهم على قيد الحياة مع أنعدام فرص التعليم أو الخضوع لنظام تعليم جديد تسهل عملية التسرب الدراسي .

كذلك يلجأ الأطفال إلى النزوح إلى البلدان المجاورة مثلاً يحدث في منطقة القرن الأفريقي ، وقد تسبب الخبرات التي تعرض لها الأطفال أثناء الحروب ، والظروف التي عاشوا فيها في المناطق المتأثرة بالحروب كنازحين من تفاقم مشكلاتهم النفسية ، وأحد النتائج الرئيسية للحرب على الكثير من الأطفال هي فقدانهم أوطانهم ، وهذا يعني فقدان الرموز الثقافية والهوية وأفاط السلوكي المألوفة بالإضافة إلى فقدان الكثير من العلاقات التي بنوها على إمتداد حياتهم ، كما يعاني حتى الأطفال الذين بقوا في المناطق المتأثرة بالحروب من تشوش في الرموز الثقافية ، مع مرور هؤلاء الأطفال بخبرات مؤلمة تبقى في الأذهان فتسبب لهم الأضطرابات نتيجة الانفصال عن الأبوين في سن صغيرة ، وقد تساهم الحياة في مناطق النزوح واللجوء في تعقيد مشكلات الأطفال، حيث لا تتوافر في هذه المناطق المكونات الضرورية لعملية التأهيل الاجتماعي بسبب الضغوط الاقتصادية وتشوش الأنماط الثقافية نتيجة تعدد الجماعات العرقية ، وتضافر كل هذه العوامل معاً مسببة انحراف الأطفال وخروجهم إلى العمل في الشوارع بعيداً عن سيطرة الأسرة من أجل توفير أدنى متطلبات الحياة الضرورية^(٣١) .

(٢) العوامل الاقتصادية :

من المعروف عالمياً أن السبب الرئيسي لعمالة الأطفال في الدول النامية يرجع إلى الفقر إذ أن الأطفال الفقراء يواجهون مشكلات اقتصادية ثقيلة ، وتنتشر عمالة الأطفال بصفة أساسية في الطبقات الفقيرة في الريف والحضر حيث يعتبر الطفل

العامل مصدراً للدخل بالنسبة لأسرته كما أن سوء الأوضاع الاقتصادية لكثر من الآباء لا سيما في المناطق الريفية قد حال دون إرسال أبنائهم إلى المدارس بصفة منتظمة، كما أسهمت الأنماط التقليدية المرتبطة بالزراعة والتي تقضي بإستخدام الأطفال في بعض أنواع العمل الزراعي إلى تشجيع الآباء في عدم إنتظام الأطفال في المدارس أو الإنقطاع التام عنها .

وينتمي الأطفال العاملون غالباً آباء يمثلون الفئات الدنيا في القوى العاملة ، فمعظم الآباء من عمال الخدمات أو من صغار المزارعين كما هو الحال في مصر ، وتنتفاوت دخولهم بحسب ظروف سوق العمل ، غير أن العامل المؤثر الذي يدعم هذه الأجور نسبياً يتمثل في تعدد إسهامات أفراد الأسر دعماً من أكثر من عضو من بين أعضاء الأسر الذي يشير إلى أهمية دور الأبناء في دعم دخل هذه الأسر . وتتميز الأسر الفقيرة بالتماسك ، وتربيه أفرادها على الشعور بالمسؤولية تجاه الأسرة ، وعلى الإيمان بالتكامل فيما بينهم .

أما الاعتبار الاقتصادي الآخر الذي يسهم في إقبال الأطفال على العمل فهو اعتبار شخصي يتمثل في رغبتهم في الحصول على مال ينفقونه على احتياجاتهم الخاصة ذلك أن الطفل يحصل على جزء من أجره لتغطية نفقاته للنزهة في يوم الإجازة أو شراء مايلزمه .

بالإضافة إلى أن إسهام الطفل يعتبر عنصراً هاماً له وزنه في دعم ميزانية الأسرة التي تنتمي للفئات العمالية الدنيا ، إلا أنه في بعض الحالات ، تؤدي عمالة الأطفال دوراً حيوياً في إعالة الأسر ذات الدخل الضئيل ، وعندئذ يكون أجر الطفل بمثابة المصدر الوحيد أو الأساس للدخل يكفل إعالة الوالدين - أو أحدهما ، ويوفر الاحتياجات الأساسية التي يعجز الكبار عن توفيرها^(٣٢) .

وهناك مظاهر آخر من مظاهر عوز الأسر التي تفتقد الوالد وتعيش في كنف الأم فقط ، ومن ثم تحتاج هذه الأسر إلى عمل الأطفال لدعم ومساعدة الأم في تربية باقى الأسرة .

من خلال تحليل البنية الاجتماعية لبعض المجتمعات الإفريقية يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة ومتبادلة بين النظام الاقتصادي السائد في هذه المجتمعات وتولي المرأة مهمة البيت والأطفال من ناحية وبين إنتشار عمالة الأطفال وتفاقمها من ناحية أخرى ، ففي بعض أقطار غرب إفريقيا نجد أن المرأة لا تتولى المسؤولية كاملة داخل البيت لأن الأقارب هم المسؤولون عن هذه المهمة بينما تتولى المسؤولية الاقتصادية كاملة، أي أن المسؤولية الاقتصادية ترتبط بوضع المرأة الزوجي ، وهذا يعكس لنا أهمية إنجاب الأطفال لأنهم يعتبرون قوة اقتصادية تستمد منها المرأة وضعها الاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن سيطرة بده الزوج .

ومع زيادة معدلات الإنجاب في ظل هذه النظم التقليدية الراسخة لا تنظر هذه المجتمعات إلى مصير هؤلاء الأطفال الذين يشكلون ضغطاً كبيراً على اقتصاديات هذه البلدان الفقيرة ... لذا كانت النتيجة الحتمية لذلك هو انتشار عمل الأطفال ونزوحهم إلى المدن الكبيرة للعمل في الشارع ، فإذا أضفنا إلى ذلك الحروب الأهلية والمنازعات داخل القارة الإفريقية التي تؤدي إلى إتساع حدة المشكلة وتفاقمها في معظم بلدان القارة الفقيرة .

وللتوضيح ذلك نذكر أن عدد اللاجئين في القارة الإفريقية في الفئة العمرية من ٥ - ١٧ سنة بلغ حوالي ٦.٧ مليون لاجئ ، من جملة عدد اللاجئين في العالم من نفس الفئة العمرية البالغ عددهم ١٤.٢ مليون لاجئ بنسبة حوالي ٣٢٪ (٣٢) . ويواجه هؤلاء الأطفال مشكلات عديدة نتيجة تشردتهم وإنفصالهم عن أسرهم في معظم الأحيان، قيامهم بالأعمال الخطيرة التي لا تناسب السن أو خبرة هؤلاء الأطفال و تعرضهم للمجاعات ، ومن ثم إصابتهم بالأمراض الصحية والإجتماعية الخطيرة .

ـ عَمَالَةُ الْأَطْفَالِ فِيْ أُوْغَنْدَا :

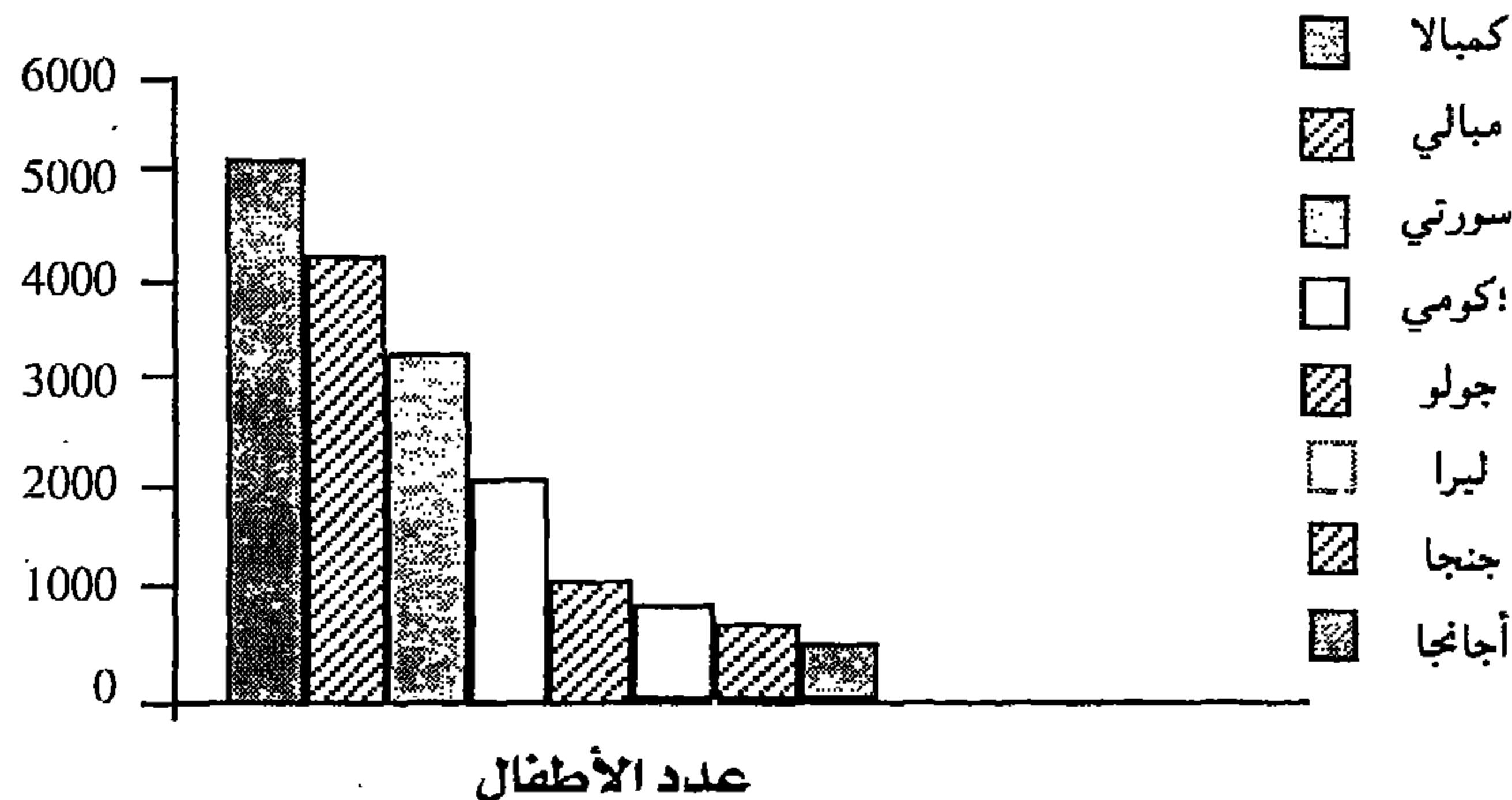
قدر عدد السكان في أوغندا بحوالي ١٩ مليون نسمة ١٩٩٥ ، يعيش حوالي ١٪ منهم تحت خط الفقر ، ويعيش حوالي ٣٠٪ من السكان في المدن التي تحوي

العديد من المناطق العشوائية والمعيشية التي تعد مأوى لأطفال الشوارع ، وفي ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية وعدم توافر فرص العمل يشكل طفل الشارع مشكلة حضرية في أوغندا (٣٤) .

وبإضافة إلى الظروف الاقتصادية القاسية التي تتعرض لها أوغندا فقد تعرضت أوغندا منذ منتصف ١٩٨٠ لحروب وصراعات وحركات للمتمردين شكلت أيضاً عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة مما كان له أثره على إنتاج المزيد من أطفال الشوارع ففي مبالي البالغ عدد سكانها حوالي ٥٣ ألف نسمة هناك أكثر من ٤٠٠ طفل يعملون في الشارع، وفي مدينة بوسيا على حدود كينيا وأوغندا شكل أطفال الشوارع نسبة من السكان وكانوا نتاجاً للحروب والفقر معاً .

والجدول التالي يوضح أعداد الأطفال العاملين في الشوارع في بعض المدن الرئيسية في أوغندا سنة ١٩٩٥.

المنطقة	عدد الأطفال
كمبالا	٥٠٠
مبالي	٤٠٠
سورتي	٣٠٠
كومي	١٨٠
جولو	١٢٠
ليرا	٩٦
جنجا	٨٠
أجانجا	٦٠
جملة	١٧٣٦٠ طفل



من استقراء الجدول السابق والشكل البياني واضح أن هناك تبايناً كبيراً في نسبة عمالة الأطفال بين المدن الأوغندية المختلفة ، وإن كنا نستطيع القول بأن هناك علاقة طردية بين حجم المدن وارتفاع نسبة عمالة الأطفال ، فمثلاً تأتي كمبala العاصمة كأكبر وأهم المدن الأوغندية سكاناً وهي في نفس الوقت أكبرها أحنتوا لأطفال الشوارع إذ تضم بمفردها أكثر من ثلث أطفال الشوارع في المدن الأوغندية .

ويمكن تصنيف الأطفال العاملين في الشارع في كمبala إلى ٤ مجموعات :

- ١ - الأطفال الذين يعملون ويعيشون في الشارع بصفة دائمة .
- ٢ - الأطفال الذين يعملون في الشارع ويعودون إلى بيوتهم ليلاً .
- ٣ - الأطفال العاطلون ولكنهم يقضون معظم أوقاتهم في الشارع ولا يعملون شيئاً .
- ٤ - الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس صباحاً ويعملون في الشوارع في أوقات أخرى غير أوقات المدرسة .

ويشيع في المجتمع الأوغندي نظام تعدد الزوجات ومن ثم يعد هذا النظام الأساسي الأول لكثرة عدد الأبناء في البيت الواحد الذين يشكلون عبئاً إضافياً على دخل الأسر في ظل الظروف الاقتصادية القاسية ، كذلك تنتشر بين الشباب ممارسة الجنس بطريقة

غير شرعية تؤدى إلى إنجاب أبناء ليس لهم مأوى سوى الشارع ، لذا تعد أوغندا ضمن أكبر عشرة أقطار في العالم في ارتفاع معدل الإصابة بالإيدز ^(٣٤) . لذلك فليس من الغريب أن نجد بيوتا كثيرة يرأسها الأطفال الابيام نتيجة موت الآباء بالإيدز ويشيع ذلك النمط في كمبala التي تحوى أكبر نسبة للأطفال المشردين في البلاد .

وتعتبر الهجرة من الريف إلى المدن عاملا هاما لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال في أوغندا عامة وكمبala خاصة، فعندما تفشل البيئة الزراعية في سد الاحتياجات الضرورية للعائلة الريفية الكبيرة العدد ذات الدخول المنخفضة تقوم بإرسال الأطفال للعمل في المدن وهي طريقة مثالية - من وجهة نظرها - لمواجهة الصعوبات الاقتصادية . ويتعرض الطفل المهاجر من الريف إلى المدينة لأزمة مزدوجة تمثل في كيفية أندماجه مع بيئته الجديدة لا سيما أنه ينتقل إليها بمفرده والأزمة الأخرى نتيجة إنفصاله عن العائلة .

بالإضافة إلى ذلك يعاني العديد من أطفال الشوارع في كمبala من الإهمال والتشتت نتيجة لانتهائهم لبيئات أسرية متصدعة نتيجة إنفصال الأبوين والقليل من هؤلاء الأطفال يرجعون عملهم في الشوارع إلى حب المغامرة وإهمال العائلة لهم أو معاملتهم معاملة سيئة .

ويبدأ الأطفال بعد انتقالهم من الريف إلى المدينة في العمل لمساعدة عائلاتهم . هنا يصبح المخطر متحقق في أن يكونوا أطفالا للشوارع يشكلون مشكلة حقيقة ، لأنهم بعد فترة ينقطعون عن إرسال المساعدة إلى العائلة، وتعكس رؤيتهم الخاصة بذلك أنهم انقطعوا عن الاتصال بأسرهم نتيجة المعاملة السيئة والإهمال ، ومن ثم لا يجدون ضرورة للقيام بأى التزام إجتماعى أو مادى تجاه أسرهم .

وتشكل الإناث حوالي ٢٥٪ من أطفال الشوارع في أوغندا، وهذا لا يعني أن أعداد الإناث قليلة بالنسبة للذكور ، ويرجع ذلك إلى أن الفتيات تتدرب منذ الطفولة على المهام الأساسية للمرأة مثله في رعاية الصغار والقيام بأعمال الزراعة البسيطة في حديقة المنزل وهذه المهام لا تستغني عنها الأسرة بل ترعاها وتدعيمها باستمرار حتى

تنتقل الفتاة إلى أسرتها الجديدة بعد الزواج، لذلك نجد أن أعداداً قليلاً من الفتيات هن اللائي تهجرن منزل العائلة للعمل في الشوارع .

وتحارس الفتيات اللائي انتقلن إلى الشارع للعمل في سن صغيرة الأعمال البسيطة في الأسواق اليومية أو الأسبوعية مثل سوق الوندجية في وسط العاصمة كمبالا وسوق نكاسiro وفي سوق كبالاجالا على أطراف العاصمة ، وهذا السوق يجمع بين الأطفال من أوغندا وتanzania للاتجاه في المشغولات الخشبية، وأكثر من ذلك نجد كثير من الفتيات تفترش الشوارع لبيع البضائع البسيطة مثل الحلوى والصودا والبسكويت والكسافا المشوية بالإضافة إلى البطاطس والذرة، وتعمل بعض الفتيات اللائي تجاوزن الثانية عشر في الدعاارة والخدمات المصاحبة لها في مقابل المأوى والغذاء .

كذلك تعمل بعض الفتيات كجليسات أطفال لدى الأغنياء ، ومعظم الدخل ينفق في شراء الملابس والعطور وهذه هي أكثر اهتمامات الإناث ويرجع ذلك إلى عدم إمتلاكهن بيوتاً ينفقون عليها من جانب وأنها تمثل جذباً للرجال من جانب آخر .

ومن ناحية أخرى فإن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من أعداد الأطفال العاملين في الشوارع ، ومن ثم ينتشر هؤلاء الأطفال في كل الميادين العامة ومواقف التاكسي والأتوبيسات وفي الفنادق الكبرى والبارات كذلك تنتشر أعداد كبيرة منهم في الأماكن المعزولة ويعملون في أعمال غير قانونية مثل السرقة وهؤلاء يعانون من المشاكل الحقيقة لأطفال الشوارع ..

ويعمل هؤلاء الأطفال في نظافة الشوارع ونظافة الفنادق كذلك كمنادين في مواقف السيارات ، ومعظم هذه الأعمال لا تحتاج إلى التعليم أو الخبرة ، وهؤلاء يمثلون الأطفال الذين يعيشون في الشوارع بصفة دائمة .

أما الأطفال الذين يعملون في بعض الأعمال الخدمية مثل تنظيف المحلات التجارية وفي محلات الجزارية ويقضون معظم اليوم في الشارع ثم يعودون ليلاً إلى بيوتهم وإعطاء معظم دخلهم للأسر للمساهمة في تكاليف المعيشة للمشاركة ومساعدة الأم في تربية باقي الأبناء وتعليمهم .

والفئة الأخيرة من الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة صباحاً ويعملون بالشارع ليلاً لمواجهة متطلبات الدراسة وشراء الأدوات الدراسية ويعلم هؤلاء الأطفال في تنظيف المحلات التجارية وبيع السجائر والبيرة في الميادين العامة أو بالعمل كمضفين في الملاهي أو في بيع الخمور في البارات .

والأطفال العاملون في شوارع كمبالا هم نتاج لأسر كثيرة العدد مع ضغط الظروف الاقتصادية وعدم استطاعة الأسر سد الاحتياجات الأساسية لأعضائها ، بالإضافة إلى إنتشار مرض الإيدز بصورة كبيرة نتيجة إنتشار القيم الثقافية الخاطئة .

لذا يتعرض هؤلاء الصغار لمخاطر عديدة نتيجة الإقامة المستمرة في الشارع والممارسات الجنسية الخاطئة بين هؤلاء الأطفال ، إضافة إلى الظروف الصحية القاسية نتيجة الإقامة في الشارع أو في محطات السكك الحديدية أو في عشش من الصفيح سيئة التهوية . وكثيراً ما يتعرض الأطفال لهجوم الشرطة والقبض عليهم .



صورة لفتاة تعمل جليسة أطفال في أحد البيوت الأوغندية



صورة لأطفال يقيمون في الشارع في كمبالا

أما في كينيا : تنتشر عمالة الأطفال في كينيا بصورة واضحة ، فيشكل الأطفال العاملون حوالي ٤١٪ من جملة الأطفال في الفئة العمرية من سن ١٠ - ١٤ سنة، وفقا لاحصائيات ١٩٩٦ بانخفاض حوالي ٤٪ عنه في سنة ١٩٧٠^(٣٥) .

وتنتشر ظاهرة أطفال الشوارع بدرجة كبيرة في العاصمة نيروبي حتى أنها أصبحت تشكل مشكلة إقتصادية وسياسية بجانب البعد الاجتماعي، وأنشرت على أثراها الجريمة بشكل واضح في الشارع الكيني ، وهذه المشكلة هي نتاج ظروف ثقافية وإجتماعية .

ويقدر أعداد أطفال الشوارع في نيروبي بحوالي ١.٥ مليون طفل سنة ١٩٩٤، وتضمنت هذه التقديرات أعداد الأطفال العاملين في المؤسسات غير الرسمية بالإضافة إلى أطفال الشوارع^(٣٦) .

ويشمل أطفال الشوارع كل من الإناث والذكور ، ولقد أشارت الدراسات إلى أن نسبة الذكور تفوق الإناث حيث وصلت نسبة الذكور حوالي ٩١٪ من الأطفال العاملين في شوارع نيروبي ، ويرجع ارتفاع نسبة الذكور إلى أن هناك قيوداً تفرض على الإناث أكثر من الذكور ، وفي بعض مجموعات الأطفال تكون نسبة الإناث متساوية لنسبة الذكور نتيجة لهروب الفتيات من الأسرة للبحث عن عمل يوفر لها ما تحتاج إليه من ملابس وغيرها .

وينضم الذكور إلى أطفال الشوارع في سن الخامسة ، مع ترددتهم على الأسرة ، ثم ينفصلون إنفصالاً كاملاً عن أسرهم في سن العاشرة أو الثانية عشر وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية القاسية التي تعانيها الأسرة ومسؤولية هؤلاء الأطفال تجاهها حيث يقومون بإرسال جزء من دخلهم إلى الأم لمواجهة نفقات المعيشة والإنفاق على باقي الأطفال في الأسرة .



بعض الأطفال المشردين في شوارع نيروبي

ويكون هؤلاء الأطفال جماعات ومارسون حياة البالغين لا سيما في مرحلة البلوغ من سن ١٣ إلى ١٥ سنة .

ومارس هؤلاء الأطفال أعمالاً خاصة مثل العمل بتجارة بعض السجائر أو الأرز أو السكر أو الشاي ، كذلك يعمل العديد منهم كحملين في محطات السكك الحديدية .

وتبدأ الفتيات حياة العمل في الشارع في سن متأخر نسبياً عن الذكور ليس قبل سن العاشرة وحتى الثالثة عشر، وتكون الفتاة في هذه المرحلة العمرية على دراية كاملة بأنها قد أصبحت امرأة كاملة لذا تفضل الإناث العمل في المخانات أو الدعاية للحصول على دخل كبير يمكنها من شراء احتياجاتها وعلى الرغم من أن الذكور يرسلون جزءاً من الدخل إلى الأم إلا أن الفتيات تحتفظ بالنقود وذلك لأنفصالها عن الأسرة إنفصالاً كاملاً.

ويعيش الأطفال في جماعات لكل جماعة قوانينها الخاصة المنظمة لها ويأخذ الذكور بعض الفتيات العاملات في الشارع كزوجات لهم لا يحق لهم الاختلاط بالذكور من خارج المجموعة . وقارن الفتيات في المجموعة الدعاية من أجل توفير متطلبات الحياة الضرورية دون أن يجد الذكور ضرراً من ذلك . ولا تكون بين الإناث جماعات قوية مثل الذكور .

ويرتبط الذكور بالأسرة بعلاقات قوية وخاصة الأم ، فهناك العديد من الأطفال الذين يقيمون في الشوارع بصورة مؤقتة ويعملون في بعض المشروعات الصغيرة يقطعون حوالي ٣ ساعات للوصول إلى بيوتهم للمساهمة في دخل الأسرة بإعطاء دخلهم إلى الأم أسبوعياً . وعلى الجانب الآخر لا تعرف الإناث عن إسرهم سوى القليل .

ويتحلّل نظام الأسرة عند الأطفال العاملين في شوارع نيروبي أوضح أن معظم هؤلاء الأطفال من أسر ترأسها المرأة أي بدون آباء إما نتيجة إنفصال الأم عن الأب أو أن الأمهات أصلاً غير متزوجات لذا فإن البيئة الأسرية غير المواتية شجعت الأطفال على الخروج للشارع في سن مبكرة لمواجهة متطلبات الحياة وأن الطفل لا يجد الدافع للتمسك بهذه الأسرة لذلك يفر بعيداً عنها بحثاً عن مجال خارجي فيه تعويض عما أفتقده من أمن داخل أسرته .

ويتحلّل النظام القرابي للمجتمع الكيني ، أوضح أن القرابة تسير في خط الذكور أي من جانب الأب Patrilineal Kinship ، وبالتالي فالخصوصية العالية للمرأة

تقوى من مركزها الاجتماعي والاقتصادي لا سيما أن الأطفال يرثون الأرض لأنهم إمتداد لبدنة الزوج ، ومن ثم تهتم كل بدنية بخصوصية المرأة سواء من جانب بدنية الزوج أو الزوجة ، وذلك لأن استمرار الإنجاب يعني استمرار الحياة الزوجية وتأكيداً لوضع مكانة المرأة (٣٧) .

وفي دراسة لاثنين من المجتمعات المحلية بالقرب من نيروبي واللذان يصدران الأطفال إلى العاصمة بدرجة كبيرة ، المجتمع الأول هو مجتمع Murang الريفي والأخر مجتمع ، Kiambu الحضري ويتبع المجتمعان قبيلة الكيكيويو .

ويقوم الاقتصاد في مجتمع مورانج الريفي على الزراعة ، على أن يتلك كل بيت قطعة صغيرة من الأرض تعطى إنتاجاً محدوداً من البن أو الموز كمحاصيل نقدية ومصدراً للدخل بالإضافة إلى المحاصيل المعيشية مثل الذرة والفول السوداني والكسافا ، إلى جانب ذلك فإنه لا يوجد سوى عدد قليل من المزارع ومن ثم فإن فرص العمل محدودة ، بل وضئيلة للغاية ، وفي ظل نظام الانحدار في خط الأب نجد أن إنجاب الأبناء بكثرة هو السمة الرئيسية السائدة في المجتمع والتي تعمل على تكامل الجماعة القرابية ، وبعد هذا مورثاً ثقافياً لدى أعضاء المجتمع .

ويتحقق ذلك بانتشار ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع والذي تختلف عن البناء الأسري القائم على المونوجامية الذي ينتشر في العاصمة نيروبي (٣٨) .

ويشير نظام الميراث التقليدي في خط الذكور إذ مات الرجل وليس له أبناء تؤول الثورة إلى الأخ الكبير ، وتكون مسؤولية المرأة الرئيسية هي إنجاب مزيد من الأطفال حتى لا تؤول الثروة إلى جماعة الزوج في حالة وفاة الزوج وبالتالي لا يمكنها البقاء في بدنية الزوج ، ومن ثم يتضح أن الأطفال هم وحدهم إقتصادية واجتماعية تعطى للمرأة الوضع والمكانة في المجتمع . لذا نجداً أن متوسط عدد الأطفال في الأسرة الواحدة حوالي ٦ أطفال لكل زوجة . ومع إنعدام فرص العمل نتيجة لقلة الأرض ، يترك هؤلاء الأطفال أسرهم ويعيشون عن فرص عمل كالالتزام الاجتماعي Social obligation تجاه الأسر ، وأيضاً لتوفير حاجاتهم الضرورية ، ويكون الاتجاه دائمًا إلى العاصمة نيروبي وذلك لقرب المسافة منها ، حيث لا تبعد سوى ٣ ساعات .

ويختلف الأمر عند جماعة Kiambu الحضرية ، فتقسيم العمل يسير وفق خطة محكمة ودقيقة تقوم على التعاون بين الزوج والزوجة والأبناء ، مع الأخذ في الاعتبار أن كثرة الإنجاب هي السمة المميزة للجماعة ، كما يسود النظام الليفراتي (زواج الأخ بأرملة أخيه) وبالتالي مزيد من الأطفال داخل العائلة الواحدة يمثلون أمناً اقتصادياً .

ويقوم النشاط الاقتصادي في مجتمع كيامبو على الزراعة بالإضافة لأعمال أخرى مثل التجارة والأعمال البسيطة ، حيث تشكل الزراعة حوالي ٢٨٪ والسبة الباقية للتجارة والأعمال الأخرى ، ونظراً لقرب مجتمع كيامبو من العاصمة حيث يبعد عنها حوالي ساعة واحدة فقط يرسل الأطفال إليها للحصول على دخل يومي للعائلة يوفره لهم الأطفال ، على أن يعودوا في نهاية اليوم للإقامة مع الأسرة^(٣٩) .

وفي ظل النظام الاجتماعي عند كل من الجماعتين القائم على تعدد الأطفال مع ندرة الموارد ، كان الإتجاه إلى العاصمة هو أفضل السبل لتوفير النقود ، ففي المجتمع الأول الذي يبعد ٣ ساعات عن العاصمة يقيم الأطفال بصفة دائمة في الشارع ولا يعودون إلا على فترات متقطعة ، ويعمل هؤلاء الأطفال في الأعمال البسيطة في القطاع غير الرسمي الذي يقوم باستغلال هؤلاء الأطفال أسوأ استغلال ، حيث يعمل الأطفال في المصانع الصغيرة لفترات طويلة وأجور زهيدة وهذا يشكل عبئاً كبيراً على هؤلاء الأطفال من الناحية الصحية ، كذلك يعمل هؤلاء الأطفال في الشارع في مواقف السيارات وبيع الحلوي ويكون مكان الإقامة الدائم هو الشارع، ومن ثم تنعدم لدى هؤلاء الأطفال أدنى سبل الحياة علاوة على إنتشار الأمراض بصورة كبيرة وخاصة الأمراض المعدية نتيجة إختلاط هؤلاء الأطفال بصورة دائمة وما يتبعها من الممارسات الجنسية الخاطئة التي تفتكم بحياة هؤلاء الصغار .

أما في تنزانيا : وفي دار السلام تعد عمالة الأطفال شكلًا هاماً من أشكال التنشئة الاجتماعية على اعتبار أن المجتمع ينظر إليها على أنها عملية تربية في المقام الأول تعد الطفل لمرحلة الرجولة .

وتحاط دار السلام بعدد من المجتمعات الزراعية منها منطقة تانجا Tanga والتي تبعد حوالي ٢٠٠ كيلو متر شمال دار السلام، وعدد سكان تانجا حوالي ٣١١ مليون نسمة سنة ١٩٨٨ ويشكلون حوالي ٧٪ من سكان تنزانيا ، وتعتبر هذه المنطقة المصدر الأول لعملة الأطفال في دار السلام .

ويمكن إرجاع السبب في انتشار الأطفال العاملين في العاصمة إلى الظروف الإقتصادية وال الحاجة إلى مزيد من الدخل للأسرة ، لذلك يشجع الآباء الأطفال على العمل وتأكيد قيمته عند الطفل كالالتزام الاجتماعي وكضرورة للأعداد لمرحلة الشباب . وتخالف تنزانيا عن معظم الدول الإفريقية النامية في أن نسبة الإنظام في التعليم في المرحلة الابتدائية عالية نسبياً ، ففي سنة ١٩٩٣ بلغت نسبة الإنظام في المرحلة الابتدائية حوالي ٧١٪ للذكور، ٦٩٪ للإناث في منطقة تانجا، وكان عمر الإلتحاق بالمدرسة سن ٧ سنوات وحتى الثالثة عشر أي أن عملية التنشئة الاجتماعية تؤكد على قيمة التعليم والعمل معاً وهما من المهارات المتداخلة لدى الأطفال في دار السلام ، بل أنها تشكل ضرراً بالغاً بالتنمية البشرية على اعتبار أن العمل عبء على قدرات الطفل الصحية والعقلية (٤٠) .

وعلى الرغم من التأكيد على قيمة التعليم إلا أن الأطفال الذين إنخرطوا في سوق العمل تسبوا من المدارس لعدم قدرتهم على الجمع بين التعليم والعمل . وأيضاً لاختلاف المناخ الثقافي في المدرسة عن مناخ بيئه العمل . كذلك فإن التعليم الأساسي لا يعد الطفل لمواجهة ظروف ومتطلبات البيئة التي يعيش فيها .

وترفع نسبة الذكور العاملين في الشوراع بالمقارنة بنسبة الإناث حيث تسند إلى الفتاة مهام البيت ورعاية الأطفال ، كذلك لأن طبيعة الأعمال المتاحة في سوق العمل في دار السلام لاتناسب الفتاة ، حيث يعمل الذكور في الصناعات الصغيرة الحكومية مثل المنتجات والأشغال المعدنية، والصناعات الخشبية ، كذلك ينتشر الأطفال في المصنع الصغيرة غير الرسمية على أطراف دار السلام، ولا يجد المجتمع ضرراً من ذلك لأن هؤلاء الأطفال لا يشكلون خطورة حقيقة على المجتمع، دائماً تكمن الخطورة في الأذى البدني والعقلى الذي يتعرض له هؤلاء الأطفال في سن صغيرة .

ويبلغ متوسط عدد ساعات العمل للأطفال من سن ٧ - ١٤ سنة حوالي ٨ ساعات يومياً، مضافاً إليها الساعات التي يقضيها الطفل في المدرسة ومن ثم يشكل هذا عبئاً كبيراً على إمكانيات الطفل، كذلك فطبيعة الأعمال التي يقوم بها تتطلب مهارات خاصة كالنحت على الخشب أو المعادن ، لذلك نجد أن معظم الأطفال يفضلون ترك المدرسة والإستمرار في العمل لأنه يدر دخلاً كبيراً للطفل والأسرة .

ولا يقتصر عمل الأطفال على الأعمال اليدوية ، لكنه يتعدى ذلك إلى مهمة البيع، حيث ينتشر هؤلاء الأطفال في مناطق تجمع الأجانب في دار السلام لبيع المنتجات الخشبية أو المعدنية، ويلك الطفل المهارة والخبرة في عملية البيع لأنه تدرب عليها منذ بداية عمله وأنه يعلم أنها السبيل الوحيد لإستمراره في العمل .

ويقطع الأطفال مسافات كبيرة لبيع منتجات المصنع الصغيرة التي يعملون بها ، حيث يتوجهون بمنتجاتهم الخشبية والمعدنية التي تحتوى على الكثير من النقوش والزخارف المحلية والتي تمثل مناظر من البيئة الطبيعية والنباتية والحيوانية إلى مناطق تجمع السائعين لتسويق هذه المنتجات ولعل من أهم مناطق الجذب منطقة جبال كلمنجارو وقد يتم خلال هذه الرحلات عبور الحدود السياسية إلى الدول المجاورة حيث يعبر بعضهم حدود أو غنداً لعرض منتجاتهم في سوق كبالاجالا على أطراف كمبالا العاصمة .



بعض المشغولات الخشبية اليدوية التي يقوم الأطفال التنزانيون بتسويقها في أسواق كبالاجالا

وتلعب القيم الثقافية التقليدية في تنزانيا دوراً هاماً في إنتشار مرض الإيدز بصورة واضحة أثرت في المقام الأول على الطفل الذي يجد نفسه بدون رعاية نتيجة وفاة الأب أو الأم ، أو مسؤولاً عن باقي أفراد الأسرة وهو في سن صغيرة لا تتعدي سبع سنوات لذلك ينتشر نوع آخر من عمالة الأطفال في دار السلام وهو أطفال الشوارع وهؤلاء يعملون في بعض الأعمال الصغيرة التي لا تحتاج إلى الخبرة والمهارة مثل جمع القمامات أو تنظيف السيارات وهؤلاء الأطفال يشكلون خطورة بالغة على المجتمع لأن مكان إقامتهم في الغالب هو الشارع وما يفرزه إختلاط هؤلاء الأطفال من إنتشار الجريمة والمخدرات مثل إستئناف البنزين وشرب الكحول وكلها تشكل خطورة بالغة على الطفل والمجتمع .

وسوف أعرض لعمالة الطفل في البلدان الإفريقية التي أتيحت دراسات عنها .

أولاً : زيمبابوى (هراري)

تعتبر هراري العاصمة من المدن الإفريقية التي لاقت اهتماماً من جانب الباحثين حول ظاهرة عماله الطفل .

ويبلغ عدد سكان زيمبابوى حوالى ١٠ مليون نسمة ، يعيش أكثر من ربع السكان في المناطق الحضرية ، و ١٤٪ من السكان في مدينة هراري وحدها ، ويعاني الاقتصاد من التضخم نتيجة الأزمات التي تتعرض لها البلاد من جراء الجفاف ومن ثم تفشل دائماً خطط التنمية الاقتصادية، علاوة على ذلك فإن القيم الثقافية السائدة قد ساعدت على نشوء مشكلة عماله الطفل بصورة كبيرة، وإذا أضيف ذلك إلى إنتشار فيروس الإيدز بصورة كبيرة مما يعكس حقيقة هامة هي أن الأطفال عند موت الآباء نتيجة مرض الإيدز يكونون بدون عائل ، ومن ثم يؤدي ذلك إلى الزيادة في أعداد الأطفال المشردين أو أطفال الشوارع^(٤٢) .

ويتضمن عمل الطفل في هراري نوعين هما **الأطفال المشردين** تشرد دائم والمصابين بالمرض أيضا الذين يعيشون باستمرار في الشارع بعيداً عن سيطرة الأهل، أما النوع الثاني فهم الأطفال المشردين تشرداً مؤقتاً الذين يقضون معظم الوقت في

الشارع ثم يعودون إلى أسرهم بعض الوقت، ويدخل هؤلاء تحت فئة الفقراء حيث أنهم يعملون لبعض الوقت لزيادة دخل الأسرة لأنهم يعتبرون مصدراً أساسياً للدخل .

أما أطفال الشوارع الذين يقضون حياتهم في الشوارع باستمرار لعدم وجود عائل ينفق عليهم أو وجود بيوت تحميهم ويعرف هؤلاء الأطفال محلياً باسم mutibumba أي المشردين ومعظم هؤلاء قد وفدوا من موزمبيق من خلال معسكرات شرق زيمبابوي للجوء أثناء الحروب، ويعمل هؤلاء الأطفال في مواقف السيارات أو كحملين أو كباعة جائلين، ويستخدمون من محطات السكك الحديدية أماكن للإقامة والنوم .

إلا أن عمل الأطفال الزيمبابويين يختلف عن هؤلاء الأطفال المشردين من موزمبيق، حيث يعملون في الأعمال الحرفية الماهرة مثل إصلاح السيارات (٤٣) .

على الجانب الآخر يعاني عدد كبير من أطفال الشوارع في هراري من فقدان الانتفاء إلى الأسرة نتيجة زواج الأب بزوجة أخرى، واعتنائه بالزوجة والأطفال الجدد، وهذا النمط شائع ليس في هراري وحدها بل وفي معظم المجتمعات الإفريقية ، وعلى الجانب الآخر تلجأ الأم إلى الزواج من رجل آخر أو الاستعانة بأطفالها لتوفير أدنى سبل المعيشة، وتكون النتيجة الحتمية لذلك هو لجوء الأطفال إلى الشوارع للاحتماء بها دون رقابة أو رعاية من الأسرة، ويشيع بين هؤلاء الأطفال تعاطي المخدرات والكحوليات ومن ثم يضطرون للعمل في الشوارع لسد احتياجاتهم الضرورية منها .

ويعمل هؤلاء الأطفال في الأعمال البسيطة ذات الدخول الضئيلة التي تناسب مستوى إقامتهم في الشوارع مثل حراسة السيارات ويزاولون السرقة التي تمثل نطا شائعاً نتيجة الفقر، وبالتالي يجد هؤلاء الأطفال عملاً يوفر لهم قدرًا ضئيلاً من النقود بجانب توفير مكان للنوم بجانب السيارات .

ويشجع أصحاب محلات التجزئة هؤلاء الأطفال على العمل كباعة جائلين لحسابهم وبعد هذا ظهراً من مظاهر الاستغلال يمثل خطورة على الأطفال لأن يعودون إلى محطات السكك الحديدية بعدقضاء يوم العمل بالشارع وهم منهكين تماماً. وهذا يشكل ظهراً سيئاً يضر أساساً بصحة الطفل (٤٤) .

ومن هنا تحمل مشكلة عمل الأطفال في هراري نتائج عديدة خطيرة ، فعلى الرغم من أن هؤلاء الأطفال يشكلون مصدراً أساسياً للدخل في الأسر الفقيرة التي تحتاج إلى تعاون كل فرد فيها ، إلا أن هناك جوانب أخرى للمشكلة أكثر حدة تتمثل في إصابة هؤلاء الأطفال بالأمراض الخطيرة نتيجة قضاء معظم الوقت أو كله في الشوارع بدون رقابة ، والاختلاط الدائم مع غيرهم ، لذا ينتشر الإيدز بصورة كبيرة حتى أنه من بين خمسة أو ستة أطفال هناك طفل مصاب بفيروس الإيدز ، علاوة على انتشار أمراض سوء التغذية وفقر الدم في مرحلة يكون هؤلاء الأطفال أحوج ما يكون إلى الرعاية الصحية الكاملة للمساعدة على نوهم بطريقة سليمة .

أما في الكاميرون فلا يوجد إحصاء دقيق عن حجم عمالة الأطفال ، لكن الملاحظ وجود أعداد كبيرة منهم في مختلف البلاد ، وتزيد بشكل خاص عمالة الأطفال في الأنشطة ذات الكثافة العمالية العالية .

ويحظر التشريع في الكاميرون عمل الأطفال بل سن 14 سنة ، إلا أن بعض المجتمعات لديها عقبات مختلفة تفصل بين الطفولة والبلوغ ، وتضم الكاميرون ٢٠٠ جماعة عرقية تختلف فيما بينها في القيم والممارسات التقليدية .

وتنتشر البطالة بشكل كبير في ظل الأزمة الاقتصادية مما يدفع الأطفال لمساعدة الأسرة وإعالة أنفسهم ، ويساهم في ذلك الأنشطة الاقتصادية الهامشية في القطاع غير الرسمي (٤٥) .

ويعمل الأطفال في المناطق الريفية بالزراعة خاصة الإناث بالإضافة إلى نظافة المنزل وتبدأ الفتاة بالعمل في سن مبكرة جداً قبل سن ٥ سنوات ، وتتدرج المسؤوليات المخولة إليها تبعاً لتقدمها في مراحل العمر ، وغالباً ما يتسلب الأطفال من المدارس من أجل العمل في الزراعة .

أما في المناطق الحضرية يعمل الأطفال كخدم في المنازل أو كصبيبة في الورش . كما تنتشر ظاهرة أطفال الشوارع ، ومعظم الأطفال العاملين في الحضر يأتون من الريف .

ويندرج أطفال الشوارع في ثلاثة فئات : طفل يعمل في الشارع مع أسرته أو

بمفرده، طفل يعمل في الشارع وإتصاله بأسرته ضعيف ، وأخيراً طفل إنقطعت صلته تماماً بأسرته . هذا بالإضافة إلى الأطفال المشردين أو الشحاذين ، أو من يمارسون أعمالاً غير قانونية مثل الدعاية .

ويعمل الصبية في الورش الصناعية في ظروف قاسية وخطيرة وي تعرضون للاستغلال من خلال الأجر المنخفض ومخاطر العمل وطول ساعات العمل غيرها من الممارسات المنتهكة لحقوق الطفل .

وهذا يؤثر على نمو الطفل من النواحي الصحية والعقلية والتعليمية وقد يؤثر على فرصته في الحياة.

وهذا يؤثر على نمو الطفل من النواحي الصحية والبدنية والعقلية والتعليمية وقد يؤثر على فرصته في الحياة .

والتعليم الابتدائي ليس إجباريا في الكاميرون ويسبب قلة الموارد ، وضعف بنية التعليم، ونقص المدرسين المدربين يصعب حصول الطفل على التعليم الأساسي ، كما ارتفعت تكلفة التعليم وأنشأ بطاله بسبب الأزمة الاقتصادية (٤٦) .

وفي نيجيريا : تشير التقديرات إلى أن عدد سكان نيجيريا جوالي ١١١ مليون نسمة سنة ١٩٩٥، ويدين بالإسلام والمسيحية حوالي ٨٥٪ من جملة عدد السكان ، وتضم نيجيريا العديد من الجماعات العرقية، منها ثلاثة جماعات كبيرة هي الایبو في الشرق واليوروبا في الغرب والهوسا في الشمال . على الرغم من أن نيجيريا تعد من الدول الغنية بالثروات الطبيعية إلا أنها لم تأخذ وضعاً تكنولوجياً وصناعياً مميزاً، بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان . ويعاني السكان من الظروف المعيشية القاسية وقد تأثر الأطفال بهذا الوضع تأثيراً كبيراً (٤٧) .

وتنتشر عمالة الأطفال في نيجيريا بشكل كبير نسبياً ، حيث بلغت حوالي ٢٥.٨٪ من جملة القوى العاملة سنة ١٩٩٧ ، وهذه النسبة تشكل حوالي ٣٪ من مجموع الأطفال في الفئة العمرية من ١٠ : ١٤ سنة (٤٨) .

وتأثير الثقافة التقليدية تأثيراً كبيراً في ظاهرة عمالة الأطفال من خلال نظام العائلة المتداة بالإضافة إلى الهجرة من الريف للمدن .

ويشيع في نيجيريا وخاصة بين قبائل الهاوسا زواج الفتاة في سن مبكرة جداً تكون فيه الخصوبة عالية، لذا فالشكل السائد هو إنجاب عدد كبير من الأطفال في كل أسرة، ويكون للمرأة السيطرة الكاملة على اقتصاديات الأسرة مع احتفاظ الرجل بالسيطرة السياسية ، وتحتفظ المرأة عادة بدخلها بعيداً عن سيطرة الرجل ، كما تعمل على تشغيل الأبناء لزيادة دخلها (٤٩) .

ويعمل الأطفال في الأسواق التي تسيطر عليها النساء ، ومن ثم يكون لدى المرأة الرغبة الدائمة في الإنجاب لتنمية وضعها الاقتصادي ، حيث تعمل المرأة غالباً في تجارة الشارع التي تعتمد بشكل واضح على النساء والأطفال، حيث يبدأ الطفل ميلاده في الشارع مصاحباً للأم في عملها ، ومن ثم يتدرّب على العمل والإقامة في الشارع، إلى أن يتمكن من الانتقال من مكان لأخر ومن منزل لأخر لترويج تجارتة البسيطة بين الناس ، وهذا النوع من العمل لا يشكل خطورة كبيرة على الطفل لأنّه يكون تحت الرعاية الكاملة للأم .

ويعمل بعض الأطفال في حراسة مداخل المباني وفي محطات الوقود للحصول على النقود التي تكفيهم من دفع مصروفات المدرسة (٥٠) .

وتتعدد في بعض المجتمعات غرب إفريقيا العمالة الذي ينبع بالطفل سواء كان ذكراً أو أنثى، كذلك هناك إتجاهها لتحديد أنواع العمالة لأطوار السن المختلفة، ففي نيجيريا تناط بالطفل في السنوات الأولى من عمره أعمال تتعلق بشراء المواد الغذائية (٥١) .

وعلى الرغم من الاهتمام بالطفل في نيجيريا ، فإنه يخضع ل التربية صارمة وتكلفه الأسرة بأعمال يعتقد أنها تعطيه تأهيلاً وتدريباً بدنياً وذهنياً في حياته المستقبلية ، ويشبّه الطفل ولديه إحساس بأنه لا يستطيع الحصول على كل ما يريد ، وتلقى الطفل تعليماً تقليدياً في شكل معلومات حول الزراعة أو صيد السمك .

ويمكن إرجاع أحد أسباب عمالة الطفل في نيجيريا إلى الرغبة في إكتساب نوع التعليم أو التدريب الذي يعد الطفل ذهنياً . والسبب الثاني هو الذي تفرضه الحالة الإقتصادية ، فال الأول يرجع إلى الرغبة في جعل الطفل يقدر كرامة العمل المبكر كتمهيد للدخول في مرحلة الرجلة ، أما الثاني يرجع إلى الفقر ويشيع بين الأسر ذات الدخول البسيطة جداً أو الفقيرة .

ويشيع عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي ، يليه القطاع شبه الرسمي كأعمال البناء ، وينخفض في القطاع الرسمي ويرتبط بالتحضر والتحديث كما يعمل الأطفال في الأعمال التي تديرها الأسرة، بينما لا ينجذبون إلى العمل في المطاعم والفنادق ، كما لا تعمل الفتيات في الأعمال التي تعرضهن لخطورة أخلاقية^(٥٣) .

وفي القطاع غير الرسمي لا توجد ساعات عمل منتظمة، ولا غذاء متوازن وقد يعاني الأطفال من سوء التغذية والمرض، ويعرضون لأخطار بدنية وأخلاقية . وفي القطاع شبه الرسمي كالبناء والمقاولات فإن الطفل يتناقض أجره بالقطعة أو باليوم . أما في المناطق الريفية يتناقض الطفل أجره يومياً، ويبلغ أجر الطفل العامل في الشارع كبائع متتجول نفس أجر الطفل العامل في المخقول وقد يزيد أحياناً^(٥٤) .

وفي جنوب إفريقيا : في مجتمع Qwa Qwa على الحدود بين ناتال وليسوتو، نجد أن الطفل يتأثر إلى حد كبير بالعلاقة التي تربط بين الآباء والأمهات في المجتمع ، فيشيع في المجتمع ظاهرة الطلاق ومن يعمل ثم الأطفال مع الأم التي تتケفل برعايتهم، ويخرج هؤلاء الأطفال للعمل لمساعدة الأم ودفع تكاليف المعيشة .

ويشيع في كواكوا الهجرات الفردية من جانب الرجال في المناجم أو في المناطق الحضرية وترك المرأة والأبناء بدون عائل ، ويشترط على هذا خروج المرأة للعمل وإهمال رعاية الأبناء مما يؤدي إلى ترك هؤلاء الأطفال للبيت والخروج إلى الشارع في سن صغيرة لجمع بقايا الطعام من القمامات والعمل في تنظيف السيارات أو تنظيف المحلات التجارية ، أو كمنادين في مواقف التاكسي ، ويكون مكان الإقامة هو الاحترام بمحطات السكك الحديدية أو محطات الأتوبيسات في نهاية يوم العمل الشاق مقابل

تنظيف عربات السكك الحديدية الفارغة والتي أصبحت منزلاً لهؤلاء الأطفال ، ويعانى هؤلاء الأطفال من الأمراض المعدية والخطيرة بالإضافة إلى بعض الأمراض الاجتماعية مثل تعاطى المخدرات والشذوذ الجنسي (٥٥) .

أما عن **عمالة الأطفال في جمهورية مصر العربية** فقد قدر العدد الإجمالي للأطفال العاملين في فئة العمر من ٦ : ١٢ سنة بحوالي ١ .١ مليون طفل ويمثل هؤلاء الأطفال حوالي ٧٪ من إجمالي قوة العمل عام ١٩٨٤ .

وقد زادت هذه النسبة زيادة كبيرة خلال السنوات الماضية ، ويدرك البعض فى شرح الأسباب المؤدية إلى انتشار عمالة الأطفال في مصر إلى أنها نتاج بيئية أسرية غير مواطنة فتعجز الأسرة عن الإسهام في تنمية قدرات الطفل مما يؤدي إلى مشكلة (٥٦) .

وتميل الأسر الفقيرة في مصر إلى تفضيل الأسر كبيرة العدد لأنها تعيش حالة من عدم الشعور بالأمان ، ويرتبط ذاك بعوامل اقتصادية وثقافية ودينية فضلاً عن وضع المرأة وعلاقتها بزوجها ، فبالنسبة للأسر العاملة في الزراعة والأسر الفقيرة بشكل عام ، يعتبر الأطفال رصيداً اقتصادياً للأسر فضلاً عن أن تربيتهم لا تكفيهم عبئاً اقتصادياً كبيراً ، وليس العامل الاقتصادي وحده هو الذي يدفع إلى زيادة معدلات الإنجاب ، فالعدد الكبير من الأطفال يعتبر قيمة في حد ذاتها ، وهي قيمة ترتبط بالثقافة ، وهناك أسباب تشير إليها معظم دراسات الخصوبة في مصر هو الاعتقاد بأن المرأة قد خلقت للإنجاب ، وأن كثرة الإنجاب تثلج استقرار وأمن الأسرة عامة والمرأة خاصة (٥٧) .

ويساعد الأطفال في أعمال المنزل وفي الأعمال المولدة للدخل ، ويسفر عن ذلك حلقة مفرغة من الخصوبة المرتفعة مع تدني المستوى التعليمي والدخل المنخفض ، وبذلك تنتشر ظاهرة عماله الطفل في سن صغير ، وأن الفقر هو تكيف استاتيكي ومستمر للحرمان منذ الطفولة ، وأن التنشئة الاجتماعية في مصر تعمل على استمرار هذه الثقافة مما ينشأ عنها ظروف نفسية سيئة (٥٨) .

ويرتبط عمل الأطفال بهن الآباء و مجالات أعمالهم ، فالآباء العاملون في مهن

بسقطة كالعمال أو الباعة الجائلين من ذوى الدخول البسيطة، ومن ثم فعمل الطفل له وظيفة اقتصادية ممثلة فيما يساهم به الطفل في دخل الأسرة^(٥٩).

وتتنوع الأنشطة التي يعمل بها الطفل بداع من مساهمه بالعمل داخل المنزل بدون أجر وهذا النمط شائع لا سيما بين الإناث أو مساهمه داخل المنشآت المختلفة في المجتمع بأجر محدد من خلال أنشطة اقتصادية تمثل خطورة على الطفل من الناحية الجسمانية والنفسية والتي يمارسها داخل المنشأة ويحصل منها على أجر محدد ويلتزم فيها بواجبات والتزامات محددة من حيث النوعية وساعات العمل.

ويعمل هؤلاء الأطفال في الأنشطة الخطيرة ، وهي أنشطة إنتاجية مثل العمل في الورش والمصانع الصغيرة مثل أعمال الميكانيكا والخراطة ، وكذلك العمل في أفران الزجاج والمسابك والبلاط، أو في بعض أعمال الكيماويات مثل صناعة الخراطيم والمواسير البلاستيك والصباغة . كذلك يعمل هؤلاء الأطفال في الأعمال الخدمية مثل العمل في ورش كهرباء السيارات أو العمل في المدابغ والدوكي^(٦٠)، وتعد هذه من الأعمال الشاقة والصعبة على الطفل ، فمن ناحية تقع الورش والمصانع الصغيرة التي يعمل بها هؤلاء الأطفال في القطاع غير الرسمي الذي يفتقد التنظيم اللازم، وأيضا الرقابة والتفتيش الدقيق سواء بالنسبة للشروط الصحية أو متطلبات الأمن الصناعي ، ومن ناحية أخرى يزاول الأطفال أعمالا يحذر قانون العمل عمل الأطفال بها لصغر السن، ولما تتضمنه من مخاطر تهدد سلامتهم^(٦١).

ويعمل الأطفال لساعات طويلة ، فمتوسط بداية العمل هو الثامنة صباحا تقربا والانتهاء منه بعد السابعة مساء، ويعنى هذا أن الطفل يقضى حوالي إحدى عشر ساعة في العمل لا يفصلها إلا فترات ضئيلة لتناول الطعام، ويعمل هؤلاء الأطفال حوالي ستة أيام أسبوعيا .

ولا يدرك هؤلاء الأطفال مخاطر العمل أو الظروف المحيطة به ، نظراً لصغر السن وعدم الخبرة أو الدراية الكافية علاوة على الفقر وال الحاجة الشديدة للعمل .

وتعمق فكرة العمل لدى الطفل نظراً لنشأته في أسرة تعمل فيها الأب وباقي

الأخوة بأعمال مختلفة خاصة الحرفيه أو الخدمية دون الحصول على مستوى تعليمي مناسب ، ومن ثم يمثل العمل قيمة اجتماعية واقتصادية هامة نظرا لما يساهم به العضو العامل من دخل يرفع مستوى الأسرة ويسبع العديد من احتياجاتها ، ومن هنا كانت هناك علاقة محددة وواضحة ترتبط بين أوضاع الأسر المصرية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقة الطفل .

وترتبط ظاهرة عماله الأطفال عموما ارتباطا وثيقا بتماسك الأسرة، وبعد التفكك الأسري وأنشار الطلاق، والزواج بغير الأب أو الأم من الأسباب الرئيسية لدفع الطفل إلى العمل، إلا أن عماله الأطفال في مصر قد خالفت هذا الرأي. حيث وجد أنه في دراسة أجريت على الأطفال ، أن معظم الأطفال العاملين يعيشون في أسر متكاملة مع الأب والأم^(٦٢) .

وينتمي الأطفال العاملون إلى أسر كبيرة الحجم ، نتيجة ارتفاع معدلات الإنجاب. حيث بلغت في المتوسط حوالي ٧ أفراد في الأسرة، وهذا الارتفاع يؤثر في تحديد الإمكانيات المادية التي تشبع من خلالها الكثير من حاجات الطفل العضوية والاجتماعية والنفسية والتي تؤدي إلى دفع الأطفال للعمل في سن مبكر للمشاركة في مسئولية الأسرة المادية .

وتوجد علاقة واضحة بين تعليم الآباء وعماله الأطفال في مصر حيث تمثل الطبقة الاجتماعية للأسرة عاملا مؤثرا في إتجاهات الأطفال نحو المدرسة ، فالآباء من الطبقة العليا والمتوسطة الذين نالوا قسطا من التعليم ينظرون للمدرسة كوسيلة للأعداد النفسي والاجتماعي والمهني ، وعلى ذلك تكون اتجاهاتهم إيجابية عن المدرسة ، أما أطفال الطبقات الفقيرة يكون لديهم ميلاً إيجابياً أقل نحو المدرسة ويكونون أقل تأثيراً بالمدرسة عن أطفال الطبقة المتوسطة أو العالية^(٦٣) . ومن ثم يعاني أطفال الطبقة الفقيرة من انتشار الأمية لدى أسرهم ومن ثم يكون عاملاً مشجعاً على تسريحهم من التعليم لافتقارهم إلى القدرة، وعليه فنسبة التسرب من المدرسة عالية نظراً لعدموعي الأسر الكافي بأهمية التعليم وإنخفاض قيمته لانخفاض المستوى التعليمي للوالدين وإنحراف الآباء في الأعمال الحرفيه .

أما في القرن الإفريقي والسودان فتختلف أسباب عدالة الأطفال أو تشرد الأطفال في الشوارع عن غيرها من الدول الإفريقية الأخرى ، حيث تهدد الحروب حياة الأطفال، لما لها من آثار مدمرة على ترقق وإنهيار البنية التحتية والأنشطة الإنتاجية .
ويقدر عدد اللاجئين في الأقطار الأربع التي تشكل القرن الإفريقي وهي إثيوبيا - الصومال - جيبوتي أرتيريا بحوالي مليونين ، وطبقاً لأحدث الأرقام فشمة ٨٣٨٤٥٨ أثيوبي في السودان ، وقدر عدد السودانيين في إثيوبيا مؤخراً إلى ٣٧٥٠٠٠، كما يتزايد باستمرار عدد الصوماليين البالغ ٤٠٠٠٤ من هربوا عبر الحدود إلى إثيوبيا وجيبوتي بسبب الحرب في الصومال^(٦٤).

ويعتبر وضع الأطفال في هذه البلدان غير مرضي ، فعظم البلدان المضيفة تعانى من الحروب الداخلية فيما عدا جيبوتي ، كما تعانى من وضع اقتصادى متدهور بسبب المجاعة والجفاف والسيول .

وطبقاً لتقديرات ١٩٩٠ فإن حوالي ٤٧.٧٪ من اللاجئين الأثيوبيين الذين يعيشون في معسكرات في السودان هم أطفال دون الخامسة عشر، لكن عدد الأطفال يتجاوز ٠.٥٪ في بعض المعسكرات ويعانى هؤلاء الأطفال من أمراض سوء التغذية وأمراً الجهاز التنفسى والتهابات العيون بالإضافة إلى الملاريا والإسهال^(٦٥).

ولكى تتضح تأثيرات الحروب يمكن توضيح الحالة العامة للنساء والأطفال فى فترات الحروب ، أي الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الأم، فمثلاً فى مجتمع جنوب السودان ، يعمل معظم الجنوبيين إما فى الزراعة أو الرعي، وتلعب النساء أدواراً هامة فى إنتاج الغذاء ويضططعن بالعمليات الزراعية الرئيسية ومعالجة الغذاء خاصة منتجات الألبان . كذلك تساهم النساء فى صيد الأسماك وتجفيفها وفي رعي الحيوانات وتشمل أدوارهن الرئيسية رعاية الأطفال ويشارك الأطفال منذ سن مبكرة فى حياة الجماعة ويساعدون فى مختلف الأنشطة اليومية، والعلاقات الاجتماعية الوثيقة هي من بين أهم ملامح الجماعات فى جنوب السودان ، خاصة وسط العائلات الممتدة وبين جيرانهم . وكلا المجموعتين - أي القرابة والجيرة - توفران نسق

مساندة اجتماعى مهم . لذا فالنساء الجنوبيات يعيشن فى بيئه ومحيط اجتماعى يساعدهن على اكتساب المهارات والتسهيلات لأداء دورهن الثلاثى الانجابى والإنتاجى والإدارى .

وفي ذلك المحيط يكتسب الأطفال ثقافة جماعتهم والمهارات الضرورية لأداء الكبار عندما يحين الوقت لذلك . ومع ذلك فهذه الأدوار والشروط الاجتماعية ليست استاتيكية بل ديناميكية متغيرة ، فقد تأثرت بالوضع الاقتصادي المتغير في السودان . أما في مناطق الحروب ، أصبحت أدوار النساء الإنتاجية أكثر مشقة ومخاطرة وسط الجماعات التي بحثت عن اللجوء في المناطق النائية ، إذ يقع عليهن مهام تنظيف وتحضير الأرض ، وبالإضافة إلى ذلك تتعرض النساء والأطفال أثناء جمع حطب الوقود والماء قريباً من النهر لمخاطر الأسر أو الموت .

وتعيش النساء أيضاً شروط صحية متدنية وبالتالي تتهدم حياتهن بانتشار الأمراض المعدية التي بها يتاثر الأطفال أيضاً . لأن غالبية النازحين هم من النساء والأطفال وهذا الاتجاه يسود في جنوب السودان منذ زمن طويل حيث يبقى الرجال في منطقة الحروب للانضمام إلى المجموعات المقاتلة بينما ترسل النساء والأطفال أو الأطفال وحدهم أحياناً إلى الأقاليم الأخرى^(٦٧) .

وقد مرت النساء والأطفال من انتقلوا إلى الأقاليم الشمالية من السودان بتجارب مختلفة ، فهم يرحلون في الغالب بلا ممتلكات ويسيرون لزمن طويل قبل أن يصلوا إلى معسكرات التوطين أو الأماكن الأخرى في المدن . وهم يعيشون سواء في المعسكرات أو مع مجموعاتهم العرقية في العشوائيات في إزدحام وفي بيئه غير صحية ، ويعتمد الموجودون في المعسكرات على إعانات الإغاثة بواسطة المنظمات غير الحكومية . ومع ذلك فهم لا يستطيعون الاعتماد على مساعدة كهذه لزمن طويل ، فهي كثيراً ما تنقطع أو تتعطل بسبب الوضع السياسي ، بالإضافة إلى التنافس بين النازحين سواء من غرب السودان أو الجنوب حول هذا العنوان^(٦٨) .

وتعتمد الأسر النازحة - بسبب الفقر ومعدلات البطالة العالية في المدن الودانية ،

على أطفالهم للمساهمة في دخل الأسر ، وحسب بيانات مجلس الكنائس السوداني فإن ٤٥٪ من الأطفال الجنوبيين النازحين في الخرطوم يدخلون في قوة العمل . ، نظراً إلى أن غالبية الأطفال هم دون الخامسة ، فإن ٤٪ من هم فوق الخامس سنوات هم جزء من قوة العمل التي تعمل في غسيل السيارات وكباعة في الأسواق وباعة سجائر متجولين .

ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من الأطفال يصبحون متشردين ، ويشكل الأطفال الجنوبيين حوالي ثلثي أطفال الشوارع في الخرطوم والذين يقدر عددهم بخمسة عشر ألفاً من الأطفال ، وهم في الغالب من الذكور فوق العاشرة . ورغم أن بعضهم قد يقوم بنشاطات متقطعة ، إلا أن معظمهم يعولون أنفسهم بالتسول والسرقة . ومن المأثور أن يقوم هؤلاء الأطفال بجمع بقايا الطعام من القمامات . ونظراً لتجولهم لساعات طويلة في الشوارع في الجو الحار والشمس فإنهم يعرفون باسم (الشمامسة) .

وتنتشر العديد من الأمراض وسط هؤلاء الأطفال مثل الأنفلونزا والبلهارسيا والأمراض التناسلية ، علاوة على ذلك فإن حياتهم معرضة للخطر بسبب العادات والممارسات السيئة المنتشرة فيما بينهم مثل التدخين واستنشاق البنزين والغراء وشرب الكحول وتدخين الحشيش (٦٩) .

كذلك يشارك الأطفال فوق السابعة في الخدمة المنزلية ، وفي هذا فهم عموماً ينتمون إلى العمل ، ويتقون مقابلة قليلاً بالمقارنة بالآرتيريين أو مجموعات سودانية أخرى تعمل في هذا النشاط ، وفوق ذلك فالأطفال لا يحميهم القانون ويمكن طردتهم من الخدمة في أي وقت بلا سبب . كما قد يتربون الخدمة عندما يجدون مقابلة أفضل في مكان آخر . ويلاحظ أن فتيات صغيرات أصبحن يعملن في بيع الشاي والعصيدة .

ويشمل أطفال الشوارع الأيتام وغيرهم من فقدوا الاتصال بأبوיהם أو بسبب فقر أسرهم ، فحياة الشوارع هي استراتيجية بقاء ، فهم يعيشون في الشوارع بالتسول وأكل القمامات والسرقات ، وهم معرضون للاضطهاد والاعتداء والاستغلال الجنسي .

ويواجه اللاجئون عموماً النساء والأطفال خاصة مشكلة الاجتثاث الثقافي

، نتيجة الرحيل بسبب الحرب والإقامة في بيئه إجتماعية مختلفة مع مجموعات عرقية مختلفة وهذا يعني فقدانهم للرموز الثقافية والهوية وأنماط السلوك المعتمد ، بالإضافة إلى فقدان العديد من العلاقات المتأثرة بالحرب من اضطراب حياتهم الثقافية .

وقد أدى هذا الاجتثاث الثقافي إلى اضطراب أدوار النساء كأمهات ، والنتيجة أن دورهن في مد ثقافتهن إلى أطفالهن أمر صعب . ذلك لأن حياة الجماعة وخصائصها في المساعدة والتعاون والأمن والتي تعزز هذه الأدوار قد تزقت ، وقد تفسر مثل هذه القيود على الأئمة لانتشار ظاهرة أطفال الشوارع (٧٠) .

ونخلص من العرض السابق إلى أن هناك أسباباً جوهريّة تؤدي إلى إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال بشكل واضح في القارة الإفريقية تمثل في العوامل الاقتصادية وال الحاجة الشديدة إلى تضافر كل أعضاء الأسر لسد حاجاتهم الضرورية ، وبالتالي اللجوء إلى عمل الطفل . كذلك تعتبر البيئة الأسرية غير المواتية مثلة في الانفصال بين الآباء عاماً هاماً ومؤثراً في أنجاه الأطفال إلى الشوارع هريراً من هذه الظروف القاسية ، وقد لعبت الحروب والصراعات دوراً هاماً في تشرد الأطفال ولجوئهم إلى الشوارع والاحتماء بها .

وأختلفت الأسباب المؤدية لعمالة الأطفال في مصر عنها في الدول الإفريقية الأخرى حيث أتضح أن تصدع الأسر لا يعد عاماً مؤثراً في انتشار الظاهرة وأقتصرت الأسباب على العوامل الاقتصادية والتسلب من التعليم .

ويمكن أن نصنف أهم الآثار الناتجة عن عمل الأطفال في الآتي :

١ - من المعروف أنه ينظر إلى الطفل في المجتمعات الأفريقية ، أنه أحد الموارد الاقتصادية الهامة للأسر ، حيث أن طبيعة هذه المجتمعات لا تعرف تميزاً حاداً بين العمل والراحة واللعب فالحياة هي العمل ، والعمل هو الحياة ، وحيث أن الطفل في الريف ينضج في فترة مبكرة ، فإنه يصبح لازماً عليه أن يبدأ العمل في سن مبكرة ليقوموا بنصيبهم في العمل ، فتساعد البنات أمهاتهن في الأعمال المنزلية ، والذكور

يقومون بأعمال الحقل المختلفة ، وليس مسماحاً للطفل في الريف الأفريقي أن يظل طفلاً لمدة طويلة ، وأن ينال رعاية خاصة ، أنه درب مبكراً على تلقي مسئوليات الكبار ، ومن هنا فالطفل في الأسرة الأفريقية لا يمثل أدنى عبء على من يتولى أمره خاصة من الناحية الاقتصادية .

٢ - عمل الطفل في سن مبكرة يمده بالإحساس بالرجلة المبكرة ، إذ يشعر الطفل بالثقة لقدرته على مساعدة أسرته اقتصادياً وإنفاق على نفسه .

٣ - يزيد من قدرة الطفل على حل كثير من مشاكله ، وهذا يساعد على الاعتماد على نفسه أكثر من الاعتماد على الآخرين .

٤ - تشغيل الطفل في سن صغيرة قد يساعد الأسر على زيادة دخلها ، وتحسين مستوى معيشتها .

٥ - عمل الطفل في سن صغيرة يساعد على تعلم العديد من المهن ، أو المحرف في سن مبكرة يزيد من مهاراته وقدراته في الكبر .

٦ - عمل الأطفال في سن مبكرة يساعد على سد النقص في بعض المحرف التي تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية ، وذلك بعد هجرة العديد من التخصصات خاصة مصر .

٢ - الآثار السلبية :

١ - في معظم الحالات تجد الأم صعوبة في توفير الغذاء لأطفالها ، نظراً لقلة دخل الأُب ، لذلك تضطر الأم أن تبحث عن عمل وتترك أطفالها بمفردهم بدون رعاية مع آخرين ، وغالباً ما تكون معيشتهم في فترة غيابها في الشارع ، وبالتالي يصبح اتجاه هؤلاء الأطفال في الكبر للأعمال غير الدائمة مثل مسح الأحذية أو بيع الجرائد أو كباعة جائلين أو منادين في مواقف التاكسي أو الأتوبيس ، وبذلك يصبحون فريسة سهلة للانحراف ، والاتجاه للشحادة أو السرقة .

٢ - في الأسرة الصناعية نجد أنه إلى جانب القوانين التي تمنع تشغيل الأطفال في سن معينة ، أصبح الطفل في حاجة إلى فترة كبيرة لكي يتمكن من الوصول إلى دور الإنتاج هذا بالإضافة إلى أن المعارف والمهارات المطلوبة للتكيف في المجتمع الزراعي

في معظم المجتمعات الأفريقية ليست صعبة، فمهنة الزراعة بسيطة غير معقدة عكس المجتمع الصناعي ، فإن أقل قابلية للتكييف تحتاج إلى تدريب على مهارات لم تكن موجودة من قبل ، فالحياة تغيرت في الريف حيث كان الفرد يتعلم المهارات من والديه، إلى حياة معقدة يتعلم فيها الطفل مهارات قد لا يعرفها والده حتى يمكن أن يكون عضواً منتجاً ، أي أن الطفل في الأسرة الصناعية تغير مركزه، من وحدة منتجة في الأسرة ، إلى عبء اقتصادي .

خلاصة القول أن التصنيع جعل من ولادة طفل جديد دمّسؤولية جديدة وكبيرة ، والعناية به تحتاج إلى جهد كبير إلى جانب إمتصاصه جزءاً كبيراً من ميزانية الأسرة، وحاجته إلى الملابس ، والعناية الطبية، ومصاريف الترويج ، والمصاريف الأخرى التي يتحملها ساكن الحضر، والمجتمع الصناعي أكثر من سكان الريف، وهذا هو السبب الذي جعل الأسرة في المجتمع الصناعي تميل إلى الإقلال من عدد أفرادها .

٣ - عمل الطفل في سن مبكرة يؤدي إلى حرمانه من الحصول على قدر مناسب من التعليم .

٤ - يحرم الطفل من التمتع بمرحلة الطفولة ويجعله يتحمل مسؤوليات أكبر من سنها .

٥ - دفع كثير من الأطفال إلى العمل في مهن قد لا تتفق مع ميولهم أو قدراتهم.

٦ - تعرض الطفل لظروف عمل قد لا تتلائم مع حالته الجسمانية ، أو العقلية مما قد يؤدي وبالتالي إلى تأخر نموه العقلي ، والبدني ، والثقافي ، والمهني والسلوكي .

٧ - هبوط مستوى الإنتاج من حيث الكم والكيف ، فكثيراً ما نرى الآن أطفالاً يقومون بأعمال تحتاج إلى الدقة .

٨ - تفشي بعض العادات الضارة بين هؤلاء الصغار ، كالتدخين وتعاطي المخدرات.

٩ - تضخم حجم قطاع الخدمات غير الإنتاجية ، كمنادى السيارات وبائع الجرائد والباعة الجائلين .

المراجع العربية والأجنبية :

Christian, Grootaert & Rovi Kanbur : Child Labour, AReview. World. Bank, 1995, P.3.

٢ - علا مصطفى : الطفل وأفاق القرن ٢١ . الأطفال العاملون الحاضر والمستقبل - المؤقر السابع للإحصاء - المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية - القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٧ .

٣ - مكتب العمل العربى : الأحداث فى قوانين العمل العربية والأجنبية - مؤسسة الخليج للطباعة والنشر - الكويت ١٩٨٤ - ص ٢٠ .

Max, A. Anyutu, Uganda's Street children, Africa Insight, Vol. 26, No.3, 1996, p 268 .

٤ - أمانى عبد الفتاح : التغيرات الإجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال « دراسة استطلاعية - معهد البحوث والدراسات العليا للطفلة - جامعة عين شمس - العباسية - القاهرة - ١٩٩٤ - ص ١٥ .

٦ - إلهام عفيفي وآخرون - مؤقر الطفل وأفاق القرن الحادى والعشرين - المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٢٧٨ .

٧ - المرجع السابق ص ١٥ .

٨ - علا مصطفى - عمالة الأطفال في السياق العالمي في عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة - المركز القومى للبحوث الرجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٩٦ - ص ١٤ .

9 - TLO, The Elimination of Child Labour, Geneva, 1992- P.13. :

10 - ILO- World Labour Report, Geneva 1993, P.28.

11 - Mende Leveich, E.ed " Child work, ILO, Geneva, 1980. P.12.

12 - Keith Grint: The Sociology of work-An Introduction, Polity Press.Cambridge1992, P.8.

13 - Ibid., P.9.

14 - Ilo, The Elimination of child labour, op-cit, p.14.

١٥ - علياء شكري وآخرون - المرأة في الريف والحضر « دراسة لحياتها في العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٨٨ - ٣٩٣ .

16 - J.C. Kotzi: Children and the Family in Rural Settlement in Gazankulu. African Studies, Vol.51.No.2, 1992, pp. 143.

17 - ILO. The Elimination of Child Labour. op-cit. p.15.

١٨ - دراسة ميدانية قامت بها الباحثة في مجتمعات أوغندا وكينيا وتنزانيا في مجتمعات أوغندا سنة ١٩٩١ .

١٩ - أنيد شيلد كروت - نظرة جديدة لعمالة الأطفال - ترجمة تماضر توفيق -

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - مجلة اليونسكو - عدد ٤٤ سبتمبر ١٩٨١ - ص ٨٨ .

٢٠ - حسن ملا عثمان : الطفولة في الإسلام - مكانتها وأسس تربية الطفل - دار المريخ - الرياض - بدون سنة ص ص ٧٢ ، ٧٣ .

٢١ - عادل عازر وناهد رمزي - عمالة الأطفال في مصر - المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية - القاهرة - سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٣١ .

22- Odile, Frank: The Child Bearing Family in Sub Saharan Africa, Structure Fertility and Future, W.B. Sept. 1995 .

٢٣ - يترس لوراس لوکو: اتجاهات الأسرة والحركة السكانية في أفريقيا . التغيرات في أنماط الأسرة - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو - ١٩٩٠ - العدد ١٢٦ - ص ٤٢ .

٢٤ - ماجدة إبراهيم عامر : النمو السكاني في أفريقيا - مجلة معهد البحوث والدراسات الأفريقية - العدد سنة ١٩٩٧ ، ١٩٤ ، ص ١٩٤ .

25- Singh, Ram D.& Matthew J. Morey: The Value of Work-at home and Contribution of Wives. Economic Development and Cultural Change, 1997, P.793.

26- Neil, Price: The changing Value of Children Among Kikutu, of Central Province Kenya, Africa Vol. 66.No.3, 1996, p.412.

٢٧ - علياء شكري وأخرون، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .

٢٨ - نفس المرجع السابق ، ص ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

٢٩ - عبد الغفار محمد أحمد وسامية الهادى النقر - السودان - مستقبل التنمية والسلام - مركز الدراسات السودانية - القاهرة - مارس ١٩٩٥ . ص ص ٨٦ - ٨٨ .

٣٠ - عادل عازر، ناهد رمزي ، عمال الأطفال في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٣١ - أمانى عبد الفتاح - مرجع سابق ذكره - ص ٧٨ .

- 32- J with Ennew: Difficult Circumstances some reflections on street. children in Africa, Africa Insight. Vol. 26, No.3, 1996. P.203.
- 33- Max A. Anyuru: Uganda's Street Children, Africa Insight. vol. 26., No.3, 1996. pp.270, 271.
- 34- World Bank,African Development Indicators, Washington, D.C. 1997. P. 288.
- 35- Ibid., P. 289.
- 36- Luis Aptekker : Streetchildren in Nairobi, Africe Insight. vo1.26, No.3, 1996, P.253.
- 37- Neil, Price, The Changing value of children among Kikuyu, op -cit P. 42.
- 38- Ibid ., p. 412 .
- 39- Ibid. ,P. 46.
- 40- Akabayashi, Hideo & George, Psacharopoulo, the Trade - off between Child labour and human formation. A Tanzanian-Case Study. the journal of development studies, vol. 35, No. 5, Frank cass. London 1999, P. 120.
- 41- Bourdillon, M.F.C., Street Children in Harrare, Africa vol. 26, No.2, 1995.
- 42- L, Dube & L.Kamvura : Working with street boys in Harare, Africa Insight, vol. No. 3. 1996, P. 265.
- 43- Bourdillon, op-cit. PP. 520-521.

٤٤ - علا مصطفى - مرجع سابق ص ١٧ .

٤٥ - نفس المرجع السابق - ص ١٩ .

- 46- P. Ebigho, Street Children. The care of child abuse and neglect in Nigeria, Africa Insight, vol 26. No. 3, 1996, P. 244.

- 47- World bank, African development Indicators, op-cit. P. 288.

٤٨ - أنيد شيلد كروت - مرجع سابق ص ٨٨ .

- 49- Christiaan Grootaert & Ravi kanbur, child labour: Areview, op-cit. P. 4.

٤٩ - أنيد شيلد كورت - مرجع سابق ص ٨٩ .

٥٠ - علا مصطفى وعزة كريم - مرجع سابق ص ١٥ .

٥٢ - نفس المرجع السابق ١٦ .

٥٣ - نفس المرجع السابق ١٧ .

- 54- Isak A., Niehaus: Domestic Dynamic and Wage labour: A Case Study Among urban Residents in Qwa Qwa. African studies, Vol. 47, No. 2, 1998, P. 129.

- ٥٥ - عادل عارز : عمالة الأطفال في إطار حقوقه الأساسية - مرجع سابق - ص ٧٦ .
- ٥٦ - علياء شكري وأخرون : المرأة في الريف والحضر . مرجع سابق . ص ص ٣٩٤ - ٣٩٥ .
- ٥٧ - إلهام عفيفي وأخرون : الطفل وأفاق القرن الحادي والعشرين - مرجع سابق . ص ٢٤٩ .
- ٥٨ - نفس المرجع السابق ص ٢٩٤ .
- ٥٩ - علاء مصطفى وعزبة كريم : عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة - مرجع سابق - ص ٩٩ .
- ٦٠ - نفس المرجع السابق ص ١١٤ .
- ٦١ - نفس المرجع السابق ص ١١٥ .
- ٦٢ - أمانى عبد الفتاح : المتغيرات الإجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال في الريف « دراسة إستطلاعية » معهد الدراسات العليا للطفولة - مرجع سابق - القاهرة ١٩٩٤ - ص ٧٣ .
- ٦٣ - سامية الهايدي النقر : السودان ومستقبل التنمية والسلام - مركز الدراسات السودانية - القاهرة مارس ١٩٩٥ . ص ص ٨٤ ، ٨٥ .
- ٦٤ - نفس المرجع السابق ، ص ٨٥ .
- ٦٥ - نفس المرجع السابق ص ١٠٢ .
- 66- Idris, Ghannan : Harmful, Traditional, Practices. Affecting, the Health of women and children in the sudan, International conference on population and development. Cairo, 1994. PP. 97- 98.
- 67- Ibid., P. 102.
- ٦٨ - سامية الهايدي النقر - مرجع سابق ص ص ٨٣ ، ٨٤ .
- 69- Kafi, Nur Tawir: The state, Low, Traditions and the status, Human rights of woman. Country position Paper, Egypt, 1994. P. 105 .